العدالة

صحيفة شهرية تصدر عن الإدارة العامة للعلاقات بوزارة العدل

aladala @aladel.gov.ly

رئيس التحرير
حنان صليل

العدد (98)
الثمن 500 درهم

20 جمادى الأولى 1434هـ الموافق 1 أبريل 2013 م

المجلس الأعلى للقضاء يعقد اجتماعه الثالث لهذه السنة

عقد المجلس الأعلى للقضاء اجتماعه الثالث لهذه السنة وذلك يوم الأربعاء الموافق 6 مارس 2013م، بمقر المجلس بطرابلس، برئاسة السيد «كمال دهان» رئيس المجلس وحضور السادة أعضاء المجلس، وقد استعرض المجلس متابعة قراراته وتوصياته السابقة، والكشوفات المعدّة من اللجنة المشكلة لدراسة طلبات أعضاء الهيئات القضائية بشأن الترشيح لتحضير الإجازة العليا والإجازة الدقيقة بالخارج.

كما نظر التظلمات المقدمة من بعض أعضاء الهيئات القضائية الذين لم يتم إدراجهم بهذه الكشوفات وقرّر المجلس تشكيل لجنة جديدة لدراسة هذه التظلمات تُشكل بعضوية مستشار عن كل محكمة استئناف ومندوب عن كل هيئة قضائية.

وزارة العدل تستلم سجوناً كانت تديرها سرايا الثوار بمدينة الزاوية

استلمت وزارة العدل صباح يوم السبت الموافق 16 مارس 2013م، السجون التي كانت تديرها سرايا الثوار بمدينة الزاوية، وبحضور نائب رئيس الحكومة المؤقتة السيد عبدالسلام القاضي، ووزير العدل السيد صلاح المرغني، ووزير النفط والغاز السيد عبدالباري العروسي، استلم جهاز الشرطة القضائية مؤسستي الإصلاح والتأهيل الجزيرة والجنوبي في احتفالية أقيمت بهذه المناسبة حضرها وكيلا وزارة العدل، وأعضاء المجلس المحلي الزاوية، ورئيس جهاز الشرطة القضائية، وسرايا الثوار بالمدينة.

وتعد هذه الخطوة ضمن خطة وزارة العدل لوضع السجون تحت الإشراف الكامل لأجهزتها والإشراف الفني القضائي عليها، ومعالجة أوضاع الشرطة القضائية وتدريب الكوادر المنظمين للجهاز وتجهيزهم لحماية المقار العدلية ومؤسسات الإصلاح والتأهيل.

اجتماع اللجنة القضائية الليبية المصرية المشتركة

نحو تخطى كل الصعوبات من أجل الوصل للأهداف المشتركة ألا وهي احقاق الحق وتحقيق العدالة.

بحضور السيد وزير العدل اجتمعت صباح الثلاثاء 19 مارس2013م، اللجنة القضائية المشتركة بين ليبيا ومصر بشأن المطلوبين من أزلام النظام السابق الموجودين في مصر، و رحب الوزير في كلمته بالوفد المصري مؤكداً على الروابط والمصالح المشتركة بين البلدين منذ القدم والرغبة في تعزيز هذه العلاقات وتفعيلها.

وقد تم طرح عديد النقاط وبعض الاشكاليات وكيفية حلها بشأن ملفات المطلوبين من النظام السابق وكذلك تم خلال اجتماع اللجنة المشتركة التي تكونت من أعضاء بالنيابة العامة ومكتب النائب العام من الجانبين، وضع آلية مشتركة يتم من خلالها تنفيذ ما يتم التوصل إليه دون أي تعقيدات والتأكيد على أن الروابط المشتركة بين البلدين لن تتأثر مهما كانت الأسباب والظروف وإن السير حثيث

بيان وزير العدل بشأن لوكربي

نشير إلى التقرير المنشور في صحيفة «الديلي تلغراف» يوم 28 فبراير 2013م بواسطة «روث شيلوك» من طرابلس، تؤكد وزارة العدل أنه باستثناء السيد صلاح المرغني وزير العدل فأنه لم يخوّل أي شخص للتحدث نيابةً عن الوزارة أو الحكومة الليبية في هذا الشأن.

وأن السيد حميدة الماجري لم يخوّل للحديث رسمياً عن هذه المسألة وأن ما قد يكون صرح به يجب أن لا يؤخذ على أنه أكثر من رأيه الشخصي ولا نتبناه رسمياً وأن موقف الوزارة يبقى كما هو معلن من الحكومة الليبية خلال الزيارة القيمة التي قام بها السيد «ديفد كاميرون» إلى ليبيا، وإننا نثمن عالياً الصداقة والتعاون بين المملكة المتحدة وليبيا الجديدة.

صلاح المرغني
وزير العدل
1 مارس 2013م

الحوار.. والتحاور.. والتوافق .. والاتفاق

معطيات معادلة تأسيس الدولة الليبية المنشودة

لا يخالفنا أحد إن قلنا أن الحوار والتحاور والاتفاق يعتبرون الوسيلة المثالية، والطريق المستقيم الموصل لإيجاد أجواء إيجابية بناءة، تدفع للنهوض بالأعباء وتحقيق آمال الليبيين في تأسيس أو إعادة تأسيس دولة، في مستوى تضحيات الشهداء والجرحى والمفقودين.

ولا يمكن أن يتبادر لنا اليأس أو يتسرب لنا الملّل أو يضر بنا التعجل، إذا أخذنا الحوار والتوافق منهاجاً.. لماذا..؟

لأن لنا في تجارب الشعب الأمريكي نموذجاً، حيث كانت أمريكا مثخنة بالجراح، مثقلة بأعباء تركة الماضي وسنينه القاسية، محملة بالمتناقضات والمختلفات في الثقافة والعِرق والديانة واللون «فسيفساء» بالمعنى الحقيقي للكلمة.

تناحر واقتتال أعقب حرب الثورة الأمريكية سنة 1776م، لا دستور ولا حتى مؤسسات ولا جيش بالمعنى الحقيقي للكلمة.

حتى اجتمع ممثلو الشعب الأمريكي في مدينة (فيلادلفيا) سنة 1787م واختطوا أول دستور مكتوب في العالم رسم ملامح أمريكا العملاقة وضبط الإيقاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأكثر من 234 عاماً إلى اليوم.

دستور كان في سبع مواد فقط..!

والسؤال .. هو كيف تحقّق للأمريكان ذلك وهم مختلفون عرقياً ودينياً وعنصرياً بين السود والبيض والملونين، واقتصادياً بين أغنياء وفقراء.

الجواب.. لن يكون أنها بركات العم سام حلت بهم بل سيكون الجواب، أنهم حاوروا وتحاوروا ثم توافقوا واتفقوا.. حيث أحسّوا بأن الواجب يناديهم وأنهم على موعد مع التاريخ.

فهل لإخوتنا وأخواتنا..أعضاء المؤتمر الوطني العام والفعاليات السياسية وعلى رأسها رؤساء الكُتل وأصحاب الكلمة الإعلاميون ومنظمات المجتمع المدني أن يتفقوا مع ما قلناه..

نأمل ذلك..

وليبيا الغالية من وراء القصد

هيئة التحرير

توقيع اتفاقية تعاون قضائي وتبادل السجناء بين ليبيا والعراق

تم مساء يوم الجمعة الموافق 15 مارس 2013م، بطرابلس التوقيع على اتفاقية تعاون قضائي وتبادل السجناء بين ليبيا والعراق، من قبل السيد صلاح المرغني وزير العدل والسيد حسن الشمري وزير العدل العراقي، بحضور الدكتور جمعة اعتيقة - النائب الأول لرئيس المؤتمر الوطني العام، والدكتور عبد السلام القاضي- نائب رئيس الوزراء، و السيد معز الخوجة - وزير الدولة لشؤون المؤتمر الوطني العام وعدد من أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي في ليبيا، وأكد السيد صلاح المرغني وزير العدل بأن هذه الاتفاقية لا ترتبط بأشخاص بل هي مفتاح لتنظيم علاقة قضائية تتعلق بالمحكومين بعقوبات سالبة للحرية، حيث ستكون هذه الاتفاقية جزءاً من العلاقة القضائية الوثيقة بين ليبيا والعراق في المجال القضائي والقانوني إضافة إلي المجالات الأخرى.

وذكر بأنها اتفاقية مهمة وأنها باكورة العلاقات الليبية العراقية، من جهته أكد السيد حسن الشمري وزير العدل العراقي عن سعادته لتوقيع هذه الاتفاقية بين البلدين وعن رغبة الحكومة العراقية في إعادة تفعيل العلاقات مع ليبيا انطلاقاً من مبدأ التسامح رغم انقطاع هذه العلاقات لأكثر من 25 سنة، حيث طمأن عوائل السجناء الليبيين بالعراق بأن أبناءهم بصحة جيدة ووجه لهم الدعوة لزيارتهم.

في هذا العدد

جهاز الشرطة القضائية يحتفل بتخريج الدفعة الأولى من منتسبي الدورات التدريبية

ص8-9

د. خالد وريث يخرج عن صمته ويقول :

ص11

wondershare™

رئيس المجلس الأعلى للقضاء يجتمع بلجنة فحص ودراسة ملفات أعضاء الهيئات القضائية

استكمالاً للإجراءات التي اتخذها المجلس الأعلى للقضاء وإدارة التفتيش على الهيئات القضائية في سبيل تفعيل العمل القضائي والرفع من مستوى الأداء ، ومن ذلك قرار المجلس بتشكيل لجنة عليا بإدارة التفتيش على الهيئات القضائية تتفرغ لدراسة وبحث ملفات أعضاء الهيئات القضائية وفحصها للوقوف على مستوى الأداء، وكذلك التحقق من المستندات المقدمة ضد بعض أعضاء الهيئات القضائية المتعلقة بالسلوكيات التي لا تتفق والمسلك الواجب عليهم الالتزام به.

فقد عقد السيد المستشار كمال دهان رئيس المجلس الأعلى للقضاء

صباح الأحد الموافق 24 مارس 2013م ، اجتماعاً حضره السيد رئيس إدارة التفتيش على الهيئات القضائية وأعضاء اللجنة المشار إليها ، وتم بهذا الاجتماع بحث آلية عمل اللجنة في سبيل فحص هذه الملفات والمستندات والتحقق منها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأن من تثبت في حقهم أيه سلوكيات أو تجاوزات مخالفة لأحكام مدونة أخلاقيات وسلوكيات أعضاء الهيئات القضائية ، ولائحة التفتيش القضائي ، كما للجنة الاستعانة بفروع إدارة التفتيش على الهيئات القضائية في سبيل تحقيق مهامها.

وزير العدل يستقبل سفير البرازيل المعتمد لدى ليبيا

استقبل السيد صلاح المرغني وزير العدل صباح يوم الثلاثاء الموافق 5 مارس 2013م، سفير البرازيل لدى ليبيا «السيد افونسوا كاربونار» .. تناول اللقاء الذي عقد بمقر الوزارة بحث علاقات التعاون الثنائي بين البلدين وسبل دعمها وتطويرها خاصة في مجال حقوق الإنسان وإدارة السجون. كما تم خلال اللقاء مناقشة سُبل تعزيز دور التدريب وتبادل الخبرات في المجال القضائي بين البلدين.

تأجيل محاكمة كبار المسؤولين في النظام السابق

قرّرت محكمة استئناف طرابلس الدائرة السابعة الخاصة بمحاكمة كبار المسؤولين في النظام السابق تأجيل النظر في قضية المتهمين «محمد ابوالقاسم الزوي وعبدالعاطي إبراهيم العبيدي» حتى يوم الاثنين الموافق السادس من شهر مايو القادم ويواجه المتهمان محمد أبوالقاسم الزوي، وعبدالعاطي إبراهيم العبيدي، تهما بإحداث أضرار جسيمة بالمال العام بمنح تعويضات لأسر ضحايا قضية لوكربي تزيد عن مليارين وسبعمائة مليون دولار وخيانة الأمانة التي عهدتها الدولة إليهما بالتفاوض عنها في الخارج وطالب رئيس المحكمة إثناء رفع الجلسة السماح لمحامي المتهمين بتقديم مذكرة الدفاع خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ هذه الجلسة مع استمرار حبس المتهمين وجلبهما لموعد المحاكمة القادمة .. حضر وقائع جلسة المحاكمة ذوو وأقارب المتهمين وعدد من أعضاء مؤسسة «السبيل» الحقوقية وعدد من ممثلي وسائل الإعلام المحلية والدولية .

ورشة عمل حول التخطيط الإستراتيجي لأوضاع السجون في ليبيا

اقيم بقاعة الشهداء بمؤسسة الإصلاح والتأهيل «المفتوح» بطرابلس فعاليات ورشة العمل بعنوان (معتكف التخطيط الإستراتيجي لأوضاع السجون في ليبيا) ، بتنظيم وزارة العدل وبالتعاون مع معهد السلام الأمريكي، بحضور السيد وائل نجم وكيل وزارة العدل، و«السيدة فيونا مانغان» مسؤولة برنامج سيادة القانون بمعهد السلام الأمريكي، وبمشاركة مديري مؤسسات الإصلاح والتأهيل وعدد من مديري الإدارات بجهاز الشرطة القضائية.

وستتناول هذه الورشة على مدي ثلاثة أيام مسائل تتعلق حول الأهداف والنتائج المتوقعة والتحديات والعقبات حول نظام السجون إضافة إلى مناقشة معايير حقوق الإنسان وإدارة عمليات الإصلاح والخطة الإستراتيجية وتحديد أولوليات وتصميم السجون ورفاه المساجين وتحديد أهداف الإصلاح الرئيسة لنظام السجون في ليبيا وغيرها من المواضيع ذات الأهمية بالنسبة لوزارة العدل.

مركز طرابلس الطبي يستضيف محاضرة حول الأبحاث في مجال الكشف التشريحي

بحضور عدد من الأطباء والمختصين بقسم الطب الشرعي تم، بمركز طرابلس الطبي البدء في إلقاء عدد من المحاضرات تهتم بالطب الشرعي وآخر ما توصلت إليه الأبحاث في مجال الكشف التشريحي، التي استمرت لمدة ثلاثة أيام متواصلة، حيث ألقى هذه المحاضرات الدكتور «فاضل البناني» أستاذ علم الأمراض والطب الشرعي.

تناولت المحاضرات عديد المحاور منها (أسباب الوفيات الطبيعية في المجتمع . الكشف التشريحي)، إلى جانب مناقشة امكانات قسم الطب الشرعي واحتياجاته.

إعادة افتتاح فرع مصلحة التسجيل العقاري بمدينة بنغازي

احتفل فرع مصلحة التسجيل العقاري بمدينة بنغازي بإعادة افتتاحه بعد أن تم تجهيزه بالأثاث المكتبي والأجهزة اللازمة لاستئناف العمل به . وحضر الحفل الذي أقيم بالمناسبة رئيس مصلحة التسجيل العقاري ومدراء الأقسام والإدارات بالمصلحة ورئيس فرع المصلحة بالمدينة وعدد من مدراء الإدارات التابعة لفرع بنغازي.

وقال رئيس مصلحة التسجيل العقاري علي الهادي الطيب «لوكالة الأنباء الليبية»، إن إعادة افتتاح فرع المصلحة ببنغازي يأتي ضمن خطة وجهود المصلحة في تفعيل كافة فروعها وإدارتها لتمكينها من تقديم خدماتها لمؤسسات العامة وللمواطنين على حد سواء.

وأكد «الطيب» أن المصلحة ستسعى لمنح مختلف الفروع والإدارات الصلاحيات اللازمة لتمكينها من تقديم خدماتها بيسر وسهولة للمراجعين.

من جهته أشار رئيس فرع مصلحة التسجيل العقاري ببنغازي فرج قطيش أن الفرع يضم ثماني إدارات موزعة على عدة مناطق هي بنغازي وقمينس وتوكرة والابيار والمرج واجدابيا والكفرة والواحات.

ونوّه «قطيش» أن المصلحة في الوقت الحالي ستقتصر على العمل الإداري والردود على مخاطبات المحاكم والنيابة العامة فيما يتعلق بتوضيح بعض المعلومات بشأن العقارات التي حولها نزاع . وأضاف أن تفعيل عمل المصلحة بالشكل الصحيح يحتاج إلى صدور تشريعات جديدة من قبل السلطات المختصة لوضع آلية واضحة لإجراءات تسجيل العقارات بشكل يضمن وضع الأمور في نصابها الصحيح واستيفاء الحقوق سواء للملكية العامة أو الخاصة . واختتم الحفل بتوزيع شهادات التقدير على عدد من الموظفين التابعين لفرع بنغازي الذين تلقوا خلال الأشهر الماضية دورات تدريبية في اللغة الانجليزية واستخدامات الحاسوب.

علان

تُعلن وزارة العدل عن حاجتها لتوظيف عناصر نسائية للعمل بسجن النساء ويشترط في المتقدمة اللياقة الصحية.

فعلى من تأنس في نفسها الكفاءة للانخراط في هذا المجال تقديم طلبها إلى الوزارة «بإدارة العلاقات والتعاون الدولي» بمقرها الكائن بمنطقة الفلاح طرابلس، وسيكون آخر موعد لقبول الطلبات يوم الخميس الموافق 21 مارس 2013ميلادي.

ع

wondershare™

للرفع من كفاءة موظفي وزارة العدل ..

إدارة التدريب مستمرة في برنامجها التدريبي للعامين 2012-2013

العدالة

حول الخطة التدريبية لموظفي وزارة العدل للعامين الحالي والمنصرم قال السيد أحمد جمهور مشرف شؤون التدريب بإدارة التدريب التابعة للوزارة بعد تحرير ليبيا لقد خصّصت الحكومة الانتقالية ميزانية متواضعة للتدريب في قطاع به 20 ألف موظف وأكثر من 3000 عضو هيئة قضائية حيث قامت الإدارة بفتح دورات تدريبية في المجالات الأساسية متمثلة في كيفية استخدام الحاسب الآلي واللغة الانجليزية شملت جميع المناطق استهدفت 4000 موظف وعضو هيئة قضائية وذلك بعد تجهيز مراكز خاصة للتدريب في جميع المناطق التي شملتها الخطة في كل الفصول منها طرابلس – الخمس – مصراتة – اجدابيا – بنغازي – المرج – البيضاء- درنة – طبرق – الزاوية – غريان – الزنتان – الجفرة – سبها – الكفرة وتم تجهيز عدد 2 قاعات لكل دورة تدريبية.

وزودت بأجهزة حاسوب ومعدات الاتصال بالشبكة المعلوماتية فالإدارة عاقدة العزم على للاستمرار في الدورات لتشمل كل موظفي الوزارة

وأشار جمهور بأن الإدارة افتتحت مشروعاً آخر لتعليم اللغة الإنجليزية يستهدف كمرحلة أولى عدد 350 متدرباً للموظفين وأعضاء الهيئات القضائية التابعين للوزارة في كل من الخمس – مصراتة – ترهونة – المرج – اجدابيا – البيضاء – درنة – طبرق – بنغازي – الزاوية – غريان – الزنتان – جادو وذلك خلال العام 2012.

حيث استكملوا المرحلة الأولى من المشروع وحالياً فإن الاستعداد جارٍ لاستكمال المستوى الثاني من الدورات.

موضحاً بأن الإدارة بدأت في إعداد ميزانية التدريب للعام الحالي التي تشمل جميع التخصصات القانونية والإدارية والتقنية واللغات في انتظار تسييل الميزانية لتنفيذ الخطة وذلك للرفع من كفاءة الموظفين وأعضاء الهيئات القضائية في جميع المناطق دون استثناء .

الجثث مجهولة الهوية ..

محور اجتماع وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث

العدالة

أثنى السيد أودو كرينز مستشار الطب الشرعي التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر على الجهود التي تبذل من قبل مركز الخبرة القضائية والبحوث في الطرق العلمية التي تعامل معها عقب حرب التحرير في أخذ العينات من جثث مجهولي الهوية واحالتها للمختبرات المختصة لمعرفة أصحابها .. كان ذلك خلال اللقاء الذي عقده مع السيد عبدالله أبورزيزة رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث في مقر المركز بطرابلس ظهر الخميس الماضي حيث وضعه السيد أبورزيزة في صورة عمل المركز بشكل عام وإدارة الطب الشرعي وفروعها بالمناطق بشكل خاص .. الذي ابدى استعداده للتعاون مع المركز واقامة ورش عمل مشتركة في هذا المجال وتقديم المساعدة اللازمة لتطوير آلية عمل الطب الشرعي في ليبيا والاستفادة من خبرة اللجنة .

الدكتور الليبي الزائر فاضل البناني يختتم زيارته لإدارة الطب الشرعي والتحاليل

ليبيا – هشام الصيد

أنهى الدكتور الليبي الزائر استشاري علم الأمراض والمقيم في بريطانيا فاضل البناني محاضراته التي ألقاها على مدار ثلاثة أيام متتالية أمام أطباء الطب الشرعي والبائولوجي التابعين لإدارة الطب الشرعي والتحاليل وذلك بدعوة من مركز الخبرة القضائية والبحوث للاستفادة من خبرته في هذا المجال من أجل تطوير آلية عمل القسم وتحسين طريقة أخذ العينات من الجثث أثناء عمليات التشريح بالإضافة إلى التشخيص الصحيح للحالات الناتجة عن الأمراض وبعض الحالات الجنائية مثل الشنق والغرق . وأقامت إدارة الطب الشرعي والتحاليل حفل تكريم للدكتور الزائر حضرها السيد عبد الله أبورزيزة مدير عام مركز الخبرة القضائية والبحوث وعقيد عبد الحميد رمضان مدير الإدارة والدكتور أنور العربي رئيس قسم الطب الشرعي ورؤساء الأقسام والأطباء المستهدفين بالمحاضرة أثنى خلالها السيد أبورزيزة على الجهود التي بذلها الدكتور البناني خلال تواجده في ليبيا وتكبده مشاق السفر من أجل تقديم المعلومة الجيدة للأطباء الليبيين للاستفادة من خبرته في هذا المجال الحيوي والدقيق .وقدمت للدكتور البناني خلال الاحتفالية شهادة تقدير وبعض الهدايا الرمزية التي تعبر عن مدى العلاقة التي توطدت معه خلال تواجده بالإدارة وعرفانا بالجهود التي قدمها. وفي تصريح للصحيفة قال الدكتور فاضل البناني من خلال تواجدي في إدارة الطب الشرعي والتحاليل على مدار ثلاثة أيام متتالية والتصاقي المباشر بالأطباء التابعين لقسمي البائولجي والطب الشرعي التمست الرغبة الحقيقة لدى هؤلاء الشباب الوطنيين الغيورين على هذا الوطن وحرصهم على الاستفادة من خبرة الآخرين في هذا المجال وذلك من خلال النقاش الهادف الذي يدور بيننا عقب كل محاضرة مشيدا بالية العمل المتبعة داخل الإدارة والتي لا تختلف كثيرا عن الآلية المتبعة في المستشفى الذي يعمل به في الخارج في عملية أخذ العينات وتشريح الجثث بالطرق العلمية الصحيحة مؤكدا أن ما تحتاجه الكوادر الليبية هي دورات رفع الكفاءة لكي يتسنى لهم مواكبة آخر ما توصل إليه العلم في هذا المجال . مؤكداً على أهمية قسمي البائولوجي وعلم الأمراض ليس في مجال الطب الشرعي فحسب بل حتى في إجراء الدراسات والبحوث على مختلف الأمراض وإعداد إحصائيات دقيقة لها للاستفادة منها لمعرفة أسبابها وأسباب الوفاة التي تحصل وناشد مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام حث المواطنين على أهمية تشريح الجثث لمعرفة أسباب الوفيات التي تحصل لأنه في دول العالم الآخر عندما يطلب من أهل المتوفى تشريح الجثة يلاقى هذا الطلب قبولا على خلاف بلادنا فهناك ربية وخوف من هذه العملية العلمية الدقيقة التي يتم بموجبها إعداد تقرير طبي يتم من خلالها معرفة سبب الوفاة والمرض الذي عانى منه المتوفى.

واختتم تصريحه بالقول بأنه لن يدخر جهدا في مد يد العون لتطوير آلية عمل إدارة الطب الشرعي والتحاليل متمثلة في قسمي علم الأمراض والطب الشرعي وانه سوف يقوم بزيارات أخرى إلى ليبيا لكي يتابع مدى الاستفادة من خبرته خلال هذه الزيارة

فيما قال عقيد عبد الحميد رمضان مدير إدارة الطب الشرعي والتحاليل في إطار سعي إدارة المركز لتنمية الموارد البشرية التابعة لها في مختلف التخصصات لدينا العديد من البرامج للتدريب والتأهيل في خطوة يهدف من خلالها مواكبة آخر ما توصل إليه العلم في هذا المجال باعتبار الطب الشرعي من التخصصات الدقيقة التي تترتب عليها مسؤولية كبيرة في عملية إعداد التقارير التي تساعد العدالة في الكشف عن الحقائق في الجرائم المرتكبة .

موضحا أن أبوأب الإدارة مشرعة على مصراعيها للاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في هذا المجال هذا وكان رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث السيد عبدالله أبورزيزة قد قام بتوقيع اتفاقية توأمة مع رئيس مصلحة الطب الشرعي في مصر الذي زار ليبيا مؤخراً رفقة وفد طبي متخصص تم بموجبها الاتفاق على تأهيل وتدريب العناصر الوطنية العاملة في مجال الطب الشرعي والتزييف والتزوير في خطوة يهدف من خلالها الاستفادة من الخبرة المصرية في هذا المجال .

رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث ..

مجلس الوزراء يوافق على زيادة مرتبات الأطباء الشرعيين والخبراء والإداريين

بهدف تبادل الخبرات ..

التوقيع على اتفاقية توأمة بين مركز الخبرة القضائية ومصلحة الطب الشرعي في مصر

العدالة

قال المستشار عبدالله أبورزيزة رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث في تصريح لـ(لصحيفة) إن مجلس الوزراء وافق على زيادة مرتبات الأطباء الشرعيين والخبراء والإداريين التابعين للمركز بنسبة 75 ٪ وذلك استجابةً لمطالب السيد صلاح المرغني وزير العدل من أجل الدفع بهذه الشريحة لزيادة نسبة الأداء لديها باعتبارها تقدم عملاً دقيقاً يساهم في تقديم تقارير علمية تساعد العدالة في الكشف عن الحقائق في الجرائم التي تقع يومياً من قبل الخارجين عن القانون.

جاء هذا التصريح الحصري للصحيفة على هامش الاحتفالية التي أقيمت يوم 2013/3/25 بمقر المركز في طرابلس عند توقيعه اتفاقية توأمة مع الدكتور احسان كميل جورجي رئيس مصلحة الطب الشرعي في مصر الذي قام بزيارة ليبيا خلال الأيام الماضية في خطوة يهدف من خلالها خلق تعاون مثمر بين البلدين في هذا المجال .

ونصّت الاتفاقية التي حضر توقيعها مديرو الإدارات بالمركز وأعضاء الوفد المختصين المرافقين للدكتور احسان بضرورة العمل على تدريب وتأهيل العنصر الوطني واقحامه في دورات رفع كفاءة عالية داخلياً وخارجياً في مجال الطب الشرعي والتزييف والتزوير اضافة للسموم والمخدرات والحمض النووي بما يساهم في الرفع من نسبة أداء العمل في هذا المجال والمساهمة في الحصول على افضل النتائج في زمن قياسي لتساهم في مساعدة العدالة على كشف الحقائق في الجرائم .

وفي تصريح للصحيفة عقب التوقيع قال الدكتور احسان جورجي رئيس مصلحة الطب الشرعي في مصر يأتي توقيع الاتفاقية بناءً على رغبة الحكومتين الليبية والمصرية للتعاون في هذا المجال و سيتم تنفيذ بنود الاتفاقية في اقرب وقت ممكن . وعبّر احسان عن اعجابه بالخبرات الليبية العاملة في مجال الطب الشرعي وقال بأنه لم يكن يتوقع أن يجد كل هذه التجهيزات الحديثة في إدارة الطب الشرعي مشيداً بقسم الحمض النووي (البصمة الوراثية) الذي بحاجة للتشغيل من قبل المهندسين المختصين وتدريب العنصر الوطني للعمل به باعتباره أحد الركائز الأساسية لعمل الخبرة القضائية.وأضاف بأنه التمس الرغبة الأكيدة من الجانب الليبي للتطوير من امكاناتهم المهنية

فيما قال السيد عبدالله أبورزيزة رئيس المركز بالتأكيد اتفاقية التعاون العلمي في مجال الطب الشرعي والمعامل والتزوير مع الأشقاء في مصر ستساهم بشكل مباشر من زيادة نسبة الأداء لدينا عند تنفيذها على أرض الواقع فنحن نمتلك الأجهزة الحديثة والمتطورة في كل الأقسام منذ سنوات ولم يتم تشغيلها حتى الآن ورأينا من الضروري الاستفادة منها وتشغيلها من خلال التعاون مع الوفد الزائر و أبوابنا مفتوحة للتعاون مع جميع الدول التي تقدم لنا عروضاً للمساعدة لأننا في هذه المرحلة نسعى للاستفادة من خبرة الذين سبقونا في هذا المجال .

من جانبه قال عقيد عبدالحميد رمضان مدير إدارة الطب الشرعي والتحاليل نعتبر توقيع الاتفاقية هي بادرة خير في إطار تبادل الخبرات بين البلدين في مجال الطب الشرعي من خلال زيارة وفد عالي المستوى من جمهورية مصر يمثله رئيس مصلحة الطب الشرعي ومديري الإدارات في خطوة تحدث لأول مرة أن يقوم رئيس مصلحة الطب الشرعي في دولة لزيارتنا لدعمنا فهذه الزيارة ناجحة جداً من خلال توقيع بنود الاتفاقية التي تنص على التدريب والتطوير وهذا ما نطمح إليه من أجل الرفع من كفاءة العاملين بالمركز في مختلف التخصّصات .. هذا وكان أعضاء الوفد قد قاموا صباح الأحد 2013/3/24 بزيارة لإدارة الطب الشرعي والتحاليل بمقرها في مركز طرابلس الطبي اطلعوا خلالها على آلية العمل فيها وكان في استقبالهم عقيد عبدالحميد رمضان مدير الإدارة ورؤساء الأقسام وعبر الوفد عن سعادته لما شاهده من تجهيزات وامكانات تساهم في تقديم افضل التقارير العلمية التي تساعد العدالة في الكشف عن الحقائق.

كما قاموا ايضا بمقابلة السيد وزير العدل صلاح المرغني ومنحوه تقريرا مفصلا عن الزيارة وما يمكن أن يقدموه للمساهمة في تطوير الطب الشرعي في ليبيا.

wondershare™

بقاعة المؤتمرات بالشركة الأهلية للإسمنت المساهمة

مدينة الخمس تحتضن أعمال الندوة العلمية حول المسؤولية الطبية

عقدت المنظمة الليبية للدراسات والتنمية ندوة علمية حول (المسؤولية الطبية) بمدينة الخمس صباح يوم السبت الموافق 2 مارس 2013 م بالتعاون مع النقابة العامة للأطباء ونقابة الصيادلة ونقابة المحامين ومستشفى الخمس التعليمي بحضور عدد من أساتذة الجامعات المختصين ومستشارين بالمحكمة العليا والنيابة العامة والقانونيين ومديري مستشفيي الخمس التعليمي وسوق الخميس القروي وعميد كلية الطب البشري بالخمس وعميد كلية القانون سابقا وعلي حميدة عاشور وزير العدل السابق والأستاذ عثمان الشيباني مستشار الطب الشرعي وعلي حفيظة مستشار بمحكمة استئناف طرابلس ..

متابعة – طارق الكيلاني - تصوير- حسين البراق

يجب إعادة النظر في القانون (17) لعام 1986 للمسؤولية الطبية ليواكب التطورات االعلمية

كما حضرها عدد من الاختصاصيين من تونس رشاد بركاش نقيب المحامين التونسيين بسوسة ويوسف بالعيون أستاذ القانون الخاص بجامعات تونس والدكتور كمال الكبيسي من العراق.

تناولت الندوة العلمية عرض عديد الأوراق بدأها الأستاذ عثمان الشيباني بورقة عمل بعنوان (المسؤولية الطبية) تناولت بالشرح والإيضاح الأخلاق الطبية وأخلاق الطبيب وحقوق وامتيازات الطبيب وعدم الإساءة لوظيفته واهماله للمرضى ثم ألقت ورقة أخرى بعنوان (قراءة بعض النصوص القانونية في المسؤولية الطبية) للأستاذ عبدالباري تربل من نقابة المحامين ثم تناولت الورقة الثالثة المادة(166) مدني التي تقول كل خطأ طبي يسبب الضرر للغير يلزم كل من ارتكبه بالتعويض للأستاذ على حفيظة، كما القى الدكتور إبراهيم الجندي نقيب الصيادلة ورقة بعنوان (الشهادة العلمية التي تمنح للطبيب لمزاولة مهنته أو الطب) وشهدت الندوة كثيراً من المداخلات طرحت فيها تساؤلات واستفسارات حول الورقات التي قدمت على هامش الندوة العلمية والمسؤولية الطبية وقانونها وبعض عيوب هذا القانون ولمعرفة تفاصيل هذه الندوة العلمية وما نتج عنها من توصيات قمنا بإجراء عدة لقاءات ورصدنا الآتي:

- عثمان علي الشيباني مستشار الطب الشرعي وأستاذ جامعي

نشكر الشركة الأهلية للاسمنت المساهمة لتوفير المكان والمنظمة الليبية للدراسات والتنمية لجهودها في إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية لايصال المعلومة قمنا بتقديم ورقة عمل غطت جوانب المسؤولية الطبية وتناولت آفاق المسؤولية الطبية وتاريخها ومساهمتها والأخلاق الطبية وتاريخها المصطلحات العامة للمسؤولية..كما تطرقت إلى قانون المسؤولية الطبية (17) لسنة 1986 لإعادة النظر فيه وتطويره ليواكب التطورات الطبية وكل القوانين وكذلك ما يتعلق حول المجلس الطبي وتحديد تبعيته ومسؤوليته لوزراء الصحة أو الطب الشرعي أو لجهة محايدة مثل المجلس الأعلى للقضاء وطالبت على هامش الندوة إدراج توصية تكثيف تدريس المسؤولية الطبية والأخلاقيات الطبية في مناهج كليات الطب والصيدلة ومعهد التمريض وجميع المعاهد التي تعد المهنيين الطبيين .

ضرورة وجود مجلس طبي في كل محكمة استئناف بدلا من مجلس طبي واحد مركزي بطرابلس

- المستشار علي أحميدة عاشور – وزير العدل السابق

موضوع الندوة العلمية مهم جدا طرحت فيه عديد الأوراق لمعالجة عيوب القانون (17) لسنة 1986 من قبل الحضور المختصين بالجانب الطبي والقانوني خصوصا ما يتعلق بالإشكاليات التي تواجه الطبيب والمحاكم في تطبيق قانون المسؤولية الطبية الندوة نتج عنها توصيات نرجو من الله أن تؤخذ بعين الاعتبار للصالح العام لأنها تتعلق بتعديل القانون المسؤولية قانون (17) لسنة 1986 ليواكب التطور.

- علي ميلود الطاهر حفيظة – مستشار بمحكمة استئناف طرابلس ورئيس نادي القضاة

جاء حضوري بناء على دعوة للمشاركة بهذه الندوة العملية تحت عنوان (المسؤولية الطبية) قمت بتقديم ورقة بخصوص نص المادة (166) مدني التي تنص كل خطأ سبب ضرراً يلزم مرتكبه بالتعويض وكانت محاور الندوة تصب في مضمون المسؤولية الطبية عن طريق ورقات عمل جيدة ألقاها مجموعة من المحامين والأطباء ونقابة الصيادلة والطب كل حسب تخصصه .

كما تناولت الندوة (المجلس الطبي) والأطباء وما هي المسؤولية الطبية عندما تقدم له الشكاوى أو ترفع له الدعاوى على بعض الأطباء وما هي النصوص القانونية التي تطبق في هذه الحالات وقد تم إعداد مداخلات لمناقشة الورقات للخروج بتوصيات أثمرت عن نتائج مهمة لصالح (واقع الندوة العلمية).

- عمر الجد - رئيس المنظمة الليبية للدراسات والتنمية .

هذه المنظمة غير الحكومية هي ضمن مؤسسات المجتمع المدني صدرت بإشهار من وزارة الثقافة ومركز دعم المجتمع المدني رقم (971) وهي منظمة علمية تسعى دائما للأبحاث العلمية والدراسات لإقامة ندوات ومؤتمرات لنشرها حيث ساهمنا كمنظمة في عدة أعمال داخليا وخارجيا في الفترة السابقة خصوصا في دولة تونس الشقيقة أما داخليا قد سبق تحضير ندوة من قبل المنظمة بعنوان (الطب الشرعي كدليل علمي أمام ساحة القضاء) ونظرا لتطرقها إلى المسؤولية الطبية قامت المنظمة بإعداد وتنظيم هذه الندوة تحت عنوان (المسؤولية الطبية) باعتبارها في حاجة ماسة لها لقصور التشريع الليبي في قانون المسؤولية الطبية حقيقة حضرها عديد الأختصاصيين والأطباء والمستشارين والقانونيين وأعضاء النيابة والقضاة ونقابة الصيادلة وعدد من الأطباء في مستشفيي الخمس العلاجي والسبيعة قسم العظام كل أدلى بدلوه بورقات عمل ولعل نجاح هذه الندوة هو التنسيق الذي سبق الندوة بحضور ضيوف من خارج البلاد من قبل المنظمة فقد حضر من تونس الشقيقة نقيب المحامين الأستاذ رشاد بركاش والأستاذ الجامعي في القانون الخاص والمسؤولية الطبية يوسف بالعيون والدكتور كمال الكبيسي من العراق الشقيق الذي قدم ورقة عمل عن المبادىء الأساسية للممارسة كان لها الأثر البالغ في أثراء النقاش كانت الندوة رائعة غنية بالمعلومات والأوراق نتج عنها توصيات في ختام الندوة وبعد فتح باب المناقشة والمداخلات لا يسعني إلا أن اشكر حضوركم الكريم واطلب من الجهات المختصة المساهمة والحضور في مثل هذه المناسبات وتقريب وجهات النظر في المسائل والمواضيع العلمية التي تمس مؤسسات الدولة وقوانينها خدمة للصالح العام .

- مفتاح اليسير - محام .

فيما يتعلق بالمسؤولية الطبية لقانون (17) الصادر عام 1986 في عهد النظام السابق يجب مراجعة هذه القوانين وخاصة التي تحمل بعض الأخطاء من باب تحسين الأوضاع القضائية ومهنة الطب تحديدا وما يتعلق بالمسؤولية الطبية ولكن عادة هذه القوانين التي تعالج الجوانب الدقيقة لابد من الاستعانة بأصحاب المهنة من رجال قانون وأطباء لتوضيح بعض الجوانب التي تخفى على رجال القانون لتجديدها لتواكب التطور الطبي إذ به عيوب كثيرة على سبيل المثال للتوضيح تحديد المسؤولية (للمجلس الطبي) هذا غيبه الجانبان المعنيان بالأمر كما أشرت في ورقة البحث التي قدمتها (الجانب المتضرر والجانب المخطئ) ولابد من أن يكون هناك مجلس طبي في كل محكمة استئناف بدلا من مجلس طبي واحد مركزي بطرابلس يكون فيها هيئة يتولى رئاستها وعضويتها رجال قانون ودكاترة متخصصون والاستماع إلى الخصوم ومن حقهم الاستعانة بخبراء لإعداد صياغة مذكرة ومناقشة التقارير ونمكن الطرفين من الدافع عن حقهم حتى وأن كانوا استعانوا بخبراء من خارج ليبيا لان هذه الخطوات تساعد الهيئة في صدور قرارات (بقيام المسؤولية الطبية من عدمها) وفي حال حدوث ذلك نلجأ إلى المحاكم ويطالب المتضرر بالتعويض والقاضي هنا له مطلق الحرية لتقدير التعويض إقامة هذه الندوات العلمية خطوة جيدة يفترض أن يسود فيها ثقافة الحوار وتقبل الرأي الآخر وأن لا نتحدث لمجرد التحدث وأن يضيف للندوة العلمية المشارك بالبحوث والأوراق مع مراعاة أن يكون حديثه محصورا في نطاق موضوع الندوة وأشكرك على هذه المتابعة والحضور من قبل وزارة العدل .

- إبراهيم مصباح الجندي – رئيس لجنة نقابة الصيادلة .

حضورنا اليوم للمساهمة بالندوة حول المسؤولية الطبية جاءت لأهمية الموضوع لحماية المستهلك الدوائي وحماية المهنة من الدخلاء ومرضى النفوس المستغلين لمهنة الصيدلة والأدوية كتجارة رابحة جاءت مشاركتنا بورقة قمنا بإيضاح منح شهادات وإفادات تخرج غير معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والتلاعب في إنشاء مؤسسات تعليمية غير قانونية في العهد السابق وغير مرخص لها اثر على مهنة مزاولة الصيدلة كرسالة أضف إلى التلاعب بالمناهج العلمية وإلغاء 50 ٪ من البرنامج العملي للصيدلي اثناء الدراسة هذا كله ينتج عنه عدم الدراسة الكافية بطبيعة عمل المهنة وهذه الخطة جاءت في عهد القذافي تحت غطاء التعليم الحر وتحت الشجرة زد على ذلك أننا أوضحنا انتشار الدواء المغشوش بشكل عشوائي ذا خطورة بالغة على حياة المريض يتحملها الصيادلة وهم في براءة من هذه الممارسات بسبب عدم معرفة الشركات المرخصة لها أو المهربة من الحدود واختلاطها بالدواء السليم قدمنا حلولا على هامش الندوة العلمية بأن يطور القانون ليواكب التخصصات الصيدلية الجديدة مثل الرعاية الصيدلية في الحلقة العلاجية ليكون مسؤولا مباشرا حول مزاولة مهنته وتحديد من يرخص لهم من جهات علمية وليست اجتهادية .

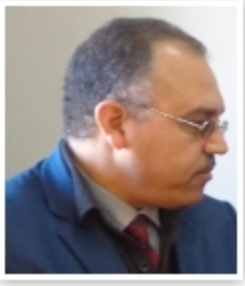

- محمد علي الغوج – نقيب الأطباء بليبيا .

قمنا بالمجئ إلى الندوة العلمية لإعطاء محاضرة وتقديم توصيات بخصوص المسؤولية الطبية .

ولعل النقطة الأساسية للنقابة العامة للأطباء هي مناقشة القانون الحالي الخاص بعنوان الندوة لأنه مجحف في حق الطبيب ومطالبنا تشكيل لجنة لإعادة صياغة قانون المسؤولية أثناء إدراج التوصيات بعد فتح باب المداخلات حول الأوراق بدخول جميع الأطراف المعنية ذات العلاقة مثل وزارتي الصحة والعدل ونقابات الصيادلة والأطباء والمهن الطبية المساعدة لصياغة قانون جديد يواكب التطور وعلى المستوى الشخصي استفدت من الجوانب القانونية والطب الشرعي في مواضيع تمس طبيعة عملي وأشكركم على هذه التغطية.

توصيات الندوة العلمية

- تعديل قانون المسؤولية الطبية رقم (17) لعام 1986 بما يحفظ حقوق كل الأطراف وهم : المرضى والأطباء والفنيون بالمستشفيات والمصحات .

- إلغاء المادة (27) من القانون أو تعديلها بما يحقق المصلحة المبتغاة من القانون أو النص على أن يشكل المجلس الطبي من استشاريين ممارسين ومختصين في الحالة المعروضة وان تكون الإحالة من المسؤوليتين التأديبية والجنائية .

- النص على أن تلتزم المستشفيات والمصحات والأطباء والفنيون بالمساهمة بنسب معينة في دمج مبالغ التعويض مع شركات التأمين .

- إعطاء حق الترخيص بفتح المصحات لمن تتوفر لديه أعداد معينة من ذوي الدرجات العليا بكل الفروع .

- التأكيد على أهمية تدريس المادة الأخلاقية الطبية والمسؤولية الطبية في كليات الطب والتمريض وجميع مؤسسات أعداد أفراد المهن الطبية .

- أن يكون التعويض الناتج عن المسؤولية الطبية وفقا للدية في الشريعة الإسلامية «الدية في النفس وفيما دونها».

- تطبيق القوانين الخاصة وتقييد العامة في مجال مزاولة مهنة الصيدلة وذلك لخصوصيتها باعتبارها مهنة طبية سامية وليست تجارية تخضع للقانون التجاري.

- ضرورة إعادة تشكيل المجلس الطبي المختص بتحديد المسؤولية الطبية بحيث يكون تبعيته للمجلس الأعلى للقضاء بدلا من وزارة الصحة حاليا وان يكون الطبيب الشرعي عضواً فيه وتجنب الازدواجية في العرض لحالات المسؤولية الطبية لكل من الطب الشرعي والمجلس الطبي في ذات الوقت .

wondershare™

أسئلة وأجوبة

يبحث المواطن دائماً عن قلب مفتوح لهمومه ،وعن آذان مصغية له وأنتم ضيوفنا من عدد لآخر ،وتوسيعاً لدائرة المعرفة القانونية وانطلاقاً من أن المعرفة أساس للوعي وباعتبار الأهمية التي تعكسها بشؤون القوانين وما تحققه من حصانة وحصافة للمواطنين تخصص هذه الصفحة للإجابة على عديد التساؤلات بشأن القضايا القانونية .

الاستاذ المحامي : المبروك شوية

هل هناك قوانين تحفظ حقوق الشهداء والمفقودين قبل قرار الحكومة المؤقتة بشأن مرتباتهم ومزاياهم..

ج: نقول

الشهداء الذين يتم الحديث عنهم الآن هم شهداء ثورة 17 فبراير والمفقودين هم من فقدوا خلالها.

والذين رأت الحكومة المؤقتة أن تقرر لهم بعض المزايا ولهم أيضاً وزارة مستقلة هي وزارة شؤون الشهداء والجرحى والمفقودين ترعى شؤونهم وتشرف على كل ما يتعلق بهم.

فمن ناحية نظرية هم في الصورة دائماً وتمثلهم وزارة مستقلة لا يحتاجون .. لتكبد مشاق المجاهدة بمطالبهم أو تعريض سلامتهم للخطر، أو المساس بهيبة المؤتمر الوطني العام، رمز الشرعية في ليبيا اليوم، فلو كان الاعتصام أمام وزارة شؤون الشهداء والجرحى لربما قلنا أن ذلك قد يكون مبرراً فالوزارة مكلفة بخدمة هذه الشريحة.

أما أن يطال اعتصامهم –للمؤتمر الوطني العام- والنزول في قاعته وتعطيل أعماله فهذا أمر قد يصل لتعطيل الدولة بكاملها.

من خلال منع السلطة التشريعية "المؤتمر الوطني العام" من ممارسة دوره خاصة في هذه المرحلة الحساسة من مراحل الثورة وكذلك يصل إلى حد تعطيل الحكومة بكامل وزرائها جراء عدم قدرة رئيس الحكومة على التواصل مع المؤتمر الوطني العام والتنسيق معه إذ العملية الانتقالية في ليبيا ذات جناحين لا تطير بأحدهما دون الآخر، الجناح الأول هو "التشريعي" ويتولاه المؤتمر الوطني العام من خلال إصدار القوانين والجناح الآخر هو تنفيذي تتولاه الحكومة المؤقتة بكامل أعضائها .أما فيما يتعلق بوجود قانون يمكن أن يكون أساساً لضمان بعض حقوق الشهداء والجرحى والمفقودين.

فنقول أن القانون رقم 6 لسنة 2001 م بشأن تعديل حكم بالقانون رقم 19 لسنة 1989 م بشأن إقرار مزايا للشهداء والمفقودين.

حيث ينص في مادته الأولى على "تعتبر خدمة قتلى العمليات العسكرية دفاعاً عن الوطن وكذلك الأسرى والمفقودين بسبب ذلك مستمرة إلى حين بلوغ السن المقررة قانوناً لترك الخدمة من حيث المرتب والترقية وأي مزايا أخرى تمنح بمقتضى التشريعات النافذة".

إذن شهداء الثورة ومفقوديها وجرحاها حقوقهم مقننة يمكن أن تزاد أو تؤطر أكثر ولكن لا يمكن أن ينتقص منها أبداً.

لكي لا يقال أن القانون رقم 6 لسنة 2001 والذي انطبق في الماضي على غيرهم.. نص على مزايا أكثر..

الإقرار.. هل يشترط فيه أن يكون أمام المحكمة ليكون قضائياً ولا يكون كذلك إذا تم خارج المحكمة..

إن نص المادة 396 من القانون المدني الليبي، عرف الإقرار بأنه "اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك أثناء سير الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة".

هذا نص المادة 396 مدني.. حدد ضوابط الإقرار بأنه –اعتراف- لابد أن يكون من خصم، ويكون أمام القضاء وأن يتعرض لواقعة مدعى بها عليه، كأن تقول أن فلان استدان منك مبلغاً مالياً قدره (2000د.ل) وتحرك في ذلك دعوى وأثناء نظرها يأتي هذا الفلان ويقر بصحة استدانته منك هذا المبلغ.

آمل أن يكون هذا المثال قد أوضح المقال.

لكن المادة 398 قد أنشأت حكماً آخر قفزت به على الضوابط الشكلية والموضوعية التي حددتها المادة 396 مدني بأن أضافت أن الإقرار الذي يقضي به للخصم أو لمن يمثله خارج مجلس القضاء يعد إقرارً قضائياً في نفس الدرجة والمفعول.

وهنا يبرز نوع من الغرابة مدعاة للاستغراب..

إذ المادة 396م أدق ولم تترك أي احتمال للإدعاء بأن الخصم أقر وهو في الواقع لم يقر.. إذ الإقرار بمقتضاها يتم بصدد نظر دعوى وأمام القاضي ومن الخصم شخصياً يعني "من فمه إلى أذن القاضي مباشرة".

فهنا ليس هناك مجال للمجادلة ويصبح حجة قاطعة وفق المادة 397 مدني.

لكن ما أضافته المادة 398 بأن الإقرار الذي يقضي إقراراً له نفس الحجية القضائية.

كلام فيه وجهة نظر...!!

وكأن هذه المادة افترضت أن يزعم أن خصمه اعترف له أو لمحاميه خارج القضاء في "منزل في سوق في صالة في الطريق".

لكنه أمام المحكمة لم يقر.. إذ لو أقر أمام المحكمة لكان الأمر منتهياً بموجب المادة 396م فهل هنا .. نعتبر أن ما زعمه الخصم يعتبر حجة حتى وان نفاه خصمه.

فنحن إما أن نكون أمام تزيد تشريعي أو غموض مستحكم.

وفي الختام يبقى من وجهة نظرنا..

أن الإقرار القضائي هو الذي يتم أمام القضاء وفق المادة 396 م والذي يعتبر حجة على المقر بموجب المادة 397.

أما ما أضافته المادة 398 فهو بحاجة لأن يقر الخصم بأنه أقر فعلاً خارج مجلس القضاء.. وله أن ينفي ذلك بكل طرق النفي .

حقوق الفرد كإنسان وحقوق الدولة ككيان .

(شرط الاتزان والتوازن)

لا شك أن الجميع يعرف اليوم أن العالم قد عرف واعترف أن حقوق الإنسان الأساسية يجب احترامها، وتكرر ذكر تلك الحقوق في وثائق وعهود وإعلانات لا تخفى على أحد..

ومن المؤكد أيضاً أن الدول باتت تمنح مكانة مرموقة –بقدر احترامها لتلك الحقوق- فقد نرى دول لها جيوش جرارة وأسلحة فتاكة تقليدية وغير تقليدية جعلتها من ناحية استراتيجية ذات وزن ثقيل، لكن جراء عدم احترامها لحقوق الإنسان لم تصل حتى لوزن الريشة_ في مجال السياسة وداخل المحافل الدولية، وباتت محل انتقاد أو حتى إقصاء من المشاركة في تلك المحافل والمنظمات.

لكن قد يتبادر للذهن- أن حقوق الإنسان بوصفه إنسان فرد طغت على حقوق الجماعة- فأضحت حقوق الأقل تحت المجهر لكن حقوق الأكثرية خفت بريقها.

والسؤال هو.. حقوق الإنسان كفرد أو مواطن يطالب بها بنفسه، فمن يمثل حقوق الجماعة؟.

نقول أن الجماعة هنا، هي مجموع أفراد الشعب الذين لهم حقوق أيضاً كأفراد باتت أقوى وأكثر وضوحاً عندما أصبحوا جماعة، بعد ظهور فكرة العقد الاجتماعي، عند الفيلسوف الحقوقي جان جاك روسو.. وظهور وتغيير الدول بشكلها الحالي الذي شرح أن الشعب تنازل عن بعض حقوقه، لصالح كيان سياسي سمي الدولة.. بعقد افتراضي ألزم الفرد بالتنازل عن بعض حقوقه وألزم الدولة بتقديم خدمات أولها صون حقوق الجماعة، والدفاع عن مصالحها.

والسؤال هو.. عندما ينكل بعض عن الشعب قلة، عشرة، مئة، ألف، عن التزاماتهم باحترام الدولة، مقابل رغبة الأكثرية في بقاء الدولة واستمرارها، ماچد يجب أن يحصل حينها..؟

هنا لابد للدولة بواسطة الحكومة أن تفرض إرادة الأغلبية على من تضخمت عندهم الأنا، وباتوا يرون مصالحهم أكبر من مصالح الجماعة.

ويترقبون أن تذبح الدولة على نصب الأنانية والمطالب الشخصية وأن يتمترس أصحابها وراء "حقوق الإنسان:.

وقديما قالوا

ومجدداً قالوا "حاجة الدولة أكبر من حاجات الفرد".

والسلام على من آمن واهتدى

wondershare™

إعداد / سالم مصباح الطيب رئيس قسم التعاون الدولي بإدارة العلاقات بوزارة العدل

تعميم سيادة القانون في الإدارة

عنواناً لطاولة نقاش مستديرة نظمت بالتعاون بين وزارة العدل ومكتب الأمم المتحدة الانمائي بتاريخ 6 مارس 2013.. وتركزت المناقشة على تقديم معايير ومبادئ سيادة القانون مع مراعاة السياق المحلي والتاريخي والاستراتيجيات المعنية بتعميم تلك المبادئ في عمليات صنع القرارات رفيعة المستوى على صعيد كافة الوزارات، وتعميم سيادة القانون نهج يرمي إلى دمج سيادة القانون في عمل عديد القطاعات، ودعا للمشاركة مندوبين عن بعض الوزارات المعنية للنظر في ولاية وزاراتهم ومسؤولياتها ضمن إطار داخلي يسمح لهم بتحديد ما إذا كانت الوزارة تتمسك بمعايير سيادة القانون المنطبقة وترقى إلى توقعات الجماهير وقد شارك في هذه الطاولة مندوبون عن :

وزارة العمل، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الشهداء والمفقودين، وزارة المالية، وزارة الدفاع، وزارة التخطيط، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الشؤون الدينية، المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، مجلس المساءلة، مجلس مكافحة الفساد، لجان القانون، العدل، المصالحة، وحقوق الإنسان بالمؤتمر الوطني العام، مكتب النائب العام .. وكذلك أعضاء اللجان القانونية والعدالة والمصالحة وحقوق الإنسان التابعة للمؤتمر الوطني العام.

وقد تركزت هذه المناقشات على :

* التعريف بمعايير ومبادئ سيادة القانون الدولي.
* استراتيجيات بشأن تعميم مبادئ سيادة القانون ضمن وضع السياسات وعمليات الهيئات الحكومية.
* الامتثال لمعايير سيادة القانون المطبق.

تحديد حكم القانون :

مبدأ الحكم الذي يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعات العام والخاص بما في ذلك الدولة نفسها مسؤولين أمام القوانين الصادرة علناً، والمطبقة على قدم المساواة والفصل في القضايا بموجبها بشكل مستقل، والتي تتفق مع نماذج ومعايير حقوق الإنسان الدولية، كما يتطلب تدابير لضمان الالتزام بمبادئ سيادة القانون والمساواة أمام القانون والمحاسبة بموجب القانون والعدل في تطبيق القانون والفصل بين السلطات والمشاركة في صنع القرار واليقين القانوني وتجنب التعسف والشفافية في النواحي الاجرائية والقانونية.

كذلك نوقش موضوع تعميم سيادة القانون : التعميم هو نهج يهدف لتحقيق سيادة القانون في عمل مجموعة متنوعة من المجالات الدستورية والقانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العلاقات الدولية كما تم التطرق لمصادر القانون وهي :

* النظام القانوني الدولي الحديث
* القانون الدولي لحقوق الإنسان
* القانوني الجنائي الدولي
* القانوني الدولي الإنساني
* قانون اللاجئين

سيادة القانون وليس عن طريق القانون

القوانين تكون واضحة وقابلة للفهم ومعلنة ومستقرة وعادلة وحماية الحقوق الأساسية .. والعملية التي من خلالها يتم سن القوانين وإدارتها، وانفاذها تكون نزيهة وفعالة.. سيادة القانون وليس عن طريق عملية القانون

* هل الجمهور على علم بما يعنيه القانون..؟
* ما هو السلوك المسموح به والممنوع..؟
* هل تم توضيح القانون لعامة الناس وبلغة واضحة..؟
* وكان هناك فرصة للمشاركة في العملية التي يتم اجراؤها للقوانين وتدار..؟
* هل هناك حق في تقديم التماس إلى الحكومة..؟ والمشاركة العامة..؟
* هل المعلومات الرسمية بما في ذلك مشاريع القوانين متاحة عند الطلب..؟

سيادة القانون و ليس بموجب القانون (مادة) «لقد كان المسؤولون والمندوبون في حكومة الفصل العنصري مسؤولين وفقاً للقوانين، وكانت القوانين واضحة ومعلنة ومستقرة، وكان يقوم على تنفيذها مسؤولون وقضاة منوط بهم تلك المسؤولين، وما كان مفقوداً هو المكون الجوهري لسيادة القانون، حيث لم تكن العملية التي أقرت بموجبها القوانين عادلة (**حيث إن البيض فقط الذين هم اقلية من السكان، كانوا يتمتعون بحق التصويت**) وكانت القوانين نفسها ليست عادلة، فقد أسست للتمييز العنصري، وأعطت سلطات واسعة للسلطة التنفيذية، وفشلت في حماية الحقوق الأساسية، وفي غياب محتوى جوهري، لن يكون هناك أي رد على الانتقادات التي يجهر بها أحياناً التي مفادها أن سيادة القانون هي «**وعاء فارغ يمكن ان يسكب فيه أي قانون كما تم التنويه إلى مؤشر سيادة القانون (قياس الامتثال) من خلال :**

العامل (1) : الحد من سلطات الحكومة.
العامل (2) : عدم وجود فساد.
العامل (3) : النظام والأمن.
العامل (4) :الحقوق الأساسية.
العامل (5) :الحكومة المنفتحة.
العامل (6) :الانفاذ الفعال للقانون.
العامل (7) :الوصول إلى العدالة المدنية.
العامل (8) :العدالة الجنائية الفعالة.
العامل (9): (العدالة غير الرسمية).

ومن أهم الاعتبارات العملية التي يجب مراعاته عند تعميم سيادة القانون :

- التخطيط الاستراتيجي.
- القدرات.
- الإرادة السياسية.
- الموارد البشرية والمادية.
- الإطار المعياري.
- الأمن.

دور المجتمع المدني والروابط.

(مثال) الإطار المعياري للعدالة

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

لقد تم تناول استقلال القضاء في المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية.بم

المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين.

المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة.

يتم النص على متطلبات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، بما في ذلك السلطات العسكرية التي يمارسون صلاحيات الشرطة، في مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

عديد الصكوك الدولية تعالج حقوق السجناء والموقوفين التي من بينها المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء .

الإطار المعياري لإصلاح القضاء

- الضمانات الدستورية لاستقلال القضاء .
- السيطرة على القضايا القضائية الإدارية الداخلية.
- التعيينات في السلك القضائي يجب أن تتم على أساس الجدارة .
- آليات واجراءات التأديب المحددة تحديداً جيداً.

وعلى هامش أعمال الطاولة نظمت حلقه نقاش شارك فيها المشاركون بآرائهم استناداً لخبراتهم كلا فيما يخص ووفق القوانين المعمول بها.

أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد

يهدد الفساد بشكل كبير أي عملية تنموية ويهدّد القيم الاجتماعية والإنسانية لأي مجتمع ويشكل عبئاً على اقتصاديات الدول ويؤدي في النهاية الى فشل تنفيذ سياساتها التنموية وزعزعة الثقة في مؤسساتها، فيقضي على القيم ويعزز المصلحة الفردية على حساب مصلحة المجتمع من خلال العمل بطرق غير مشروعة تستفيد منها فئة صغيرة على حساب حقوق وتطلعات الفئة الكبرى.

ولايخفى على أي متتبع للشأن الليبي بأن ممارسات الفساد التى كانت سائدة في ليبيا وعلى كافة المستويات تُعد من بين الأسباب التى دفعت الشعب الليبي للقيام بثورة 17 فبراير المجيدة ، لقد كان من المحزن أن يلاحظ المواطن الليبي أن الأموال التى يجب أن توظف للتنمية وتطوير القطاعات الخدمية بمختلف أنواعها يتم إهدارها في عمليات فساد، هذا الواقع المرير الذي أكدته تقارير المنظمات الدولية المعنية التي أدرجت ليبيا من بين الدول التي تمارس عمليات الفساد يدفعنا ونحن بصدد إقامة دولة ديمقراطية حقيقية إلى تغيير هذا الوضع المشين، وأن الشعب الليبي بمؤسساته الجديدة عاقدون العزم على تتبع الأموال الليبية التى تم تهريبها إلى الخارج ومحاسبة المسئولين عنها والعمل على استردادها، ونحن كلنا ثقة في تعاون المجتمع الدولى والمؤسسات المالية المعنية لدعم جهودنا في تحقيق هذا الهدف ونؤكد حرصنا على الاستفادة من الآليات والخبرات التي توفرها الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وفرق العمل المعنية وعلى الأخص الاستفادة من مبادرة ستار ومن خبرات الدول الأعضاء في هذا الاتجاه.

وفي إطار الجهود الوطنية المبذولة من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قامت ليبيا بالتوقيع على مشروع المساعدة في إعلاء الشفافية والنزاهة وتعزيز تدابير مكافحة الفساد سنة 2009 بين المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وتبلغ ميزانية هذا المشروع أربعة ملايين وخمسمائة ألف دولار أمريكي ويهدف إلى مساعدة ليبيا على أنشاء آليات فاعلة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله وأبعاده وتعزيز نزاهة القضاء والشفافية في القطاع العام وبناء القدرات للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على مكافحة الفساد والتهرب الضريبي والترويج لقيم النزاهة والمساءلة القضائية وضمان وصول المواطنين إلى العدالة ، ونتيجة للأحداث التي شهدتها ليبيا خلال سنة 2011 توقف العمل بهذا المشروع ونأمل إن يتم عودة العمل به في القريب العاجل ، وتعد ليبيا من الأعضاء المؤسسين للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد ونسعى إلى الاستفادة من الخبرات العلمية التي توفرها الأكاديمية في مجال تدريب الكوادر الليبية وفي مجال مكافحة الفساد .

استراتجيات مكافحة الفساد

(1) أهم الطرق لمكافحة الفساد هي الوقاية منه وتجنبه قبل حدوثه، فالغاية الرئيسة لإستراتيجية مكافحة الفساد هي تقليل الفرص المتاحة لممارسته من خلال إيجاد إطار عمل قانوني وقائي يحول دون وقوع جريمة الفساد ومن هنا يجب ايلاء اهتمام خاص بعملية الدور الوقائي من الفساد . ..

(2) التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد ، إن الجهود التي تبذلها دولة من الدول بصورة منفردة ومنعزلة مآلها الفشل ، مالم يعاضدها تعاون دولي تجسده إجراءات وتدابير متفق عليها على المستوى العالمي..

(3) إن إستراتيجية محاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة ومتواصلة ومتنوعة، وذلك على النحو التالي :

* تطبيق التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد بصرامة سواء المتعلقة بالكسب غير المشروع أو تجريم الوساطة والمحسوبية والرشوة وغيرها والإلزام بالتبليغ عن جرائم الفساد وبرنامج حماية المبلغين .
* دعم الجهاز القضائي بما يؤكد استقلاليته ونزاهته وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله وتطهيره
* العمل علي تعزيز دور أجهزة الرقابة العامة وتطوير آليات عملها بما يكفل حسن متابعتها .
* تعزيز تدابير النزاهة و الشفافية في الإدارات العامة ويستلزم ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية و إبلاغ الناس بكيفية تنظيمها واشتغالها وتيسير وصول الناس إليها
* الكشف عن الذمم المالية من قبل المسؤولين بوصفه إجراء وقائياً يقطع الطريق علي أي مسئول عام لاستغلال منصبه في توجيه الصفقات والمال العام للكسب غير المشروع .
* ترسيخ وتدعيم نظم التوظيف في القطاع العام (الدولة)، تقوم علي مبادئ الكفاءة والشفافية ومعايير موضوعية مثل الجدارة والإنصاف والأهلية .
* الإعلان عن العطاءات من خلال لجنة أو هيئة مركزية بإجراءات شفافة وضبط إجراءات التعاقد مع الشركات وذلك للحيلولة دون التلاعب بالعطاءات سواء من حيث الأسعار أو المواصفات المتعلقة بتنفيذ المشروعات أو الفوز بها دون استحقاق ،ووضع النظم والضوابط المتعلقة بالصرف وعلي الأخص مايتعلق بالمستحقات حتي لا يتعرض المستفيد للابتزاز .
* تمكين وسائل الإعلام من الوصول إلى المعلومات ومنحها الضمانات الكافية للقيام بدورها في نشر المعلومات و إجراء التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها
* إصدار وثائق السلوك و أخلاقيات المهنة، وهى وثيقة رسمية تصدرها جهة الإدارة لتحديد الممارسات والأخلاقيات التي يجب أن يتبعها الموظفون العاملون وتلك التي يجب أن يتجنبوها أو التي تضعهم تحت طائلة المساءلة .
* وضع خطة توعوية أساسها التعليم وذلك بإرساء القيم والأخلاق والمبادئ التي تقوم على الشفافية والنزاهة في الأجيال الناشئة بحيث نجعلهم يشبون على استنكار الفساد ومحاربته وهى خير وقاية من ذلك الخطر الداهم .
* تنمية الشعور الوطني في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن ، وتعزيز دور كافة فئات المجتمع في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية في كافة الوزارات .

واللـــ wondershare™

إعداد /وفاء بن طالب

معاناة مواطن

بعد أن طرقتُ كل أبواب المسؤولين في البلاد علني أجد حلاً لمعاناتي التي ضاق بها صدري وقلتُ فيها حيلتي ..أنا المواطن «ابراهيم طاهر الزوي» أريد أن أتقدم بمشكلتي مع شركة الخليج العربي للنفط التي كنتُ موظفاً فيها منذ العام (1975) وطبيعة عملي فيها فني صيانة.. وطيلة فترة عملي لم يصدر مني أي تصرف يسيء للشركة أو المصلحة العامة.. وفي عام 1996 أصبتُ بمرض من أمراض المهنة بسبب حمل معدات وأجهزة ثقيلة مما أدى إلى إصابتي بالعجز.. وبعد إجراء الكشف الطبي تبين أن نسبة العجز 40 ٪ .. أصدرت اللجنة الطبية قراراً يفيد بمراعاة حالتي الصحية وخاطبت الشركة بأن تقوم بتكليفي بمهمات عمل تتناسب مع وضعي الصحي، وعلى الفور قمت بكتابة طلب لإدارة الشركة أشرح ما وصلت إليه حالتي الصحية، ولكني صدمت حين استلمت قرار فصلي والاستغناء عن خدماتي بعد أن أفنيت سنوات عمري وضاعت صحتي بعيداً عن أبنائي وسط الصحراء وشقائها.. ومن هنا بدأت مشواري داخل أروقة المحاكم فتوجهت إلى القضاء الذي استجاب لدعوتي في حق العودة لسابق عملي إلا أن أصحاب الضمائر التائهة لم يرق لهم ذلك فقاموا بتقديم أوراق ومستندات مزورة تبرر بأنه بسبب غيابي المتكرر تم فصلي بصفة قانونية، قدمت شكوى للنائب العام بطرابلس وتم التحقيق مع إدارة الشركة وتم تقديمهم لغرفة الاتهام التي بدورها قامت بتأكيد جرمهم ومن ثم تحويلهم لمحكمة الجنايات ليخرجوا منها بالبراءة بحجة عدم معرفة الجهة التي قامت بتزوير المستندات على الرغم من أن القانون يجرم كل من يقوم بالتزوير أو يستعمل مستندات مزورة.

وفي عام 2006 صدر قرار من المحكمة بإلغاء قرار فصلي وعودتي لسابق عملي إلا أن شركة الخليج تحايلت على القانون وتم تعييني من جديد وبذلك فقدت كل الامتيازات والحقوق وتمت معاملتي كأي عامل مستحدث دون مراعاة لوضعي الصحي وبعد تعرضي لمضايقات واضحة من قبل بعض المسؤولين بالشركة توجهت للقضاء مجدداً وتحصلت على قرار حكم بنفاذ معجل ولم يتم تنفيذ قرار المحكمة وتم تقديم استئناف من قبل الشركة إلا أن المحكمة رفضت الاستئناف وبعد فترة قمت بتقديم مذكرة لمدير الشركة أعلمه فيها بالمضايقات التي تعرضت لها من قبل بعض المسؤولين في الشركة طالبت منه ضرورة التدخل لوضع حد لمعاناتي، ولم أكن أعلم بأن سطوة السيادة لها مكان في البلاد فطرقت أبواب كل المسؤولين لعلي أجد ضمائر حية تخشى الله وتخشى عقابه وترد لكل مظلوم حقه وظننت أن معاناتي ستنتهي وأن حقي سيعود ولكن خاب ظني فقد اتهمت بتقديمي لمعلومات غير صحيحة وبذلك حكم علي من قبل أصحاب السلطة بالمثول أمام مجلس التأديب فلم يكن أمامي إلا الاستعانة بمحام شعبي للدفاع عني إلا أن إدارة الشركة لم تسمح للمحامي بالدخول بحجة أنه ليس من حقه الدفاع عني.

وبعدها خاطبت إدارة التفتيش والسلامة المهنية بطرابلس وإدارة التفتيش ببنغازي لوضع حل لمشكلتي وتم مراسلة الشركة على أن يتم اعطائي الحق في ممارسة العمل الذي كفله لي القانون ولكن تكرر الرفض من قبل الشركة وتستمر معاناتي حتى أني حاولت الاستعانة بالمؤتمر المهني العام لشركة الخليج التي أنتمي إليها والتي من المفترض أن تقوم بالدفاع عني فتفاجأت بإصدار توجيهات صارمة بمعاقبتي وذلك بتوجيه من إدارة الشركة.

لم أكن أعلم أني شخص مهم ليتم محاربتي من قبل كبار المسؤولين بالشركة، ولا أعلم ما الذنب الذي اقترفته لاتعرض لكل هذه المضايقات.

ومرة أخرى أتوجه لأروقة القضاء لأن شركة الخليج لم تستجب لأحكام المحكمة 2010/2/28 تم انهاء خدماتي وذلك بسبب تدني مستواي الوظيفي وهذا يدل على أنهم لم يقرؤوا قرار اللجنة الطبية الذي يوضح عجزي وأنا شخص في الستين من العمر لا استطيع عمل من كان في العشرين من العمر..

أتمنى أن أجد حلاً لمعاناتي التي أعانيها منذ فترة طويلة مع الشركة..

نريد احقاق الحق

أنا المواطن (محمد جمعة عاشور) من سكان مدينة غريان بمحلة بني وزير بطاقة شخصية رقم 51871 غ ..

أتقدم بشكواي هذه إلى السلطات المختصة التي مفادها مقتل أخي –رحمه الله– «ميلود جمعة عاشور» غدراً من قبل الشرطة المالطية باطلاق النار عليه والاعتداء عليه بالضرب المبرح أثناء مطاردته فوق سطح منزل مجاور لصهره حيث إن أخي قد تزوج من (ماريان اجيوش) mary ann agius بتاريخ2001/1/5م وانجبت له طفلة سميت عائشة ميلود جمعة التي كان عمرها حين وفاته ثمانية أشهر تقريباً ولخلافه مع زوجته وصهره إثر مطالبته بتسليم ابنته ليعود بها إلى ليبيا لزيارة أسرته ورفضها تسليمها إليه الأمر الذي اضطره لمحاولة دخول بيت صهره حيث حصلت مشادة كلامية بينهما على اثرها تدخلت الشرطة وقاموا بالاعتداء عليه بالضرب واطلاق النار عليه في صدره (القلب) حيث فارق الحياة اثر اصابته بثلاثة طلقات نارية وحدوث نزيف حاد وعدم امكانية اسعافه في الوقت المناسب وبالاطلاع على تقرير الطبيب الشرعي الليبي يتضح تعرضه للضرب بالركل بالاقدام من الامام والخلف وكدمات وجلطات دموية بكميات كبيرة تحت الجلد ونظراً للتضارب بين أقوال الشهود الحاضرين سواء المالطيين أو الليبيين حول واقعة تهجمه على الشرطة المالطية ووجود رهينة أثناء اطلاق النار وطعن الرهينة بسكين حسب ادعاءات الشهود وبالرجوع إلى ما جاء في تقرير الطبيب الشرعي الليبي كان بإمكان الشرطة المالطية اطلاق النار على غير الصدر (القلب) إذا ما كانت لا تريد قتله إلا أن هذا الأمر ترتب عليه قصد القتل وهذا يعد اساءة استعمال السلاح بغير المشروعية القانونية وتقع عليهم المسؤولية المدنية تبعاً للمسؤولية الجنائية على أي من صورتيهما العمدية والخطيئة بتجاوز القصد وسوء استعمال السلاح في غير مشروعيته.

وفي الختام نأمل من السلطات الليبية المختصة اخذ هذه الشكوى بعين الاعتبار والتدخل لدى السلطات المالطية لإحقاق الحق وتقديم المسؤولين عن قتل أخي إلى العدالة والمساعدة في استلام ابنة اخي لتعيش بين اهلها في ليبيا وليتم تربيتها وفق العادات الإسلامية العربية والليبية.

تسوية الدرجات الموقوفة

في الوقت الذي نحييكم فيه على دوركم وجهودكم المبذولة من أجل إقامة دولة العدل والقانون والمؤسسات وإعادة الحقوق لأصحابها .. نتقدم نحن موظفو وزارة العدل بشكوى بشأن تسوية درجاتنا الوظيفية الموقوفة منذ عام 2008 م .. نرجو منكم النظر..

موظفو وزارة العدل

إلى متى الوعود بلافائدة..؟

الوزارة تعد الموظفين بوعود من دون أن تنفذها حتى الآن .. نحن نعاني من قلة الامكانات في أجهزة الكمبيوتر الحديثة التي تساعد على سير العمل بطريقة جيدة وسليمة هذا أبسط الأشياء .. نحن موظفات الوزارة نعاني من أعطال في الأجهزة مما يؤدي إلى تأخير العمل وأيضاً نعاني من قلة المواصلات وكيفية الوصول إلى الوزارة علماً بأن الوزارة تقع في مكان بعيد من المواصلات مما يجعلنا نضطر للسير مسافات طويلة للوصول إلى أقرب نقطة مواصلات .. أتمنى منكم أخذ شكوانا بعين الاعتبار.

wondershare™

جهاز الشرطة القضائية يحتفل بتخريج الدفـــ

شهد جهاز الشرطة القضائية احتفالية تخريج الدفعة الأولى من منتسبي الجهاز الذين التحقوا بأولى الدورات التدريبية لهذا العام في شهر مارس الفارط ضمن خطة وضعت لاستيعاب 4000 ثائر من أصل 6000 ومن ثم انخراطهم بشكل فعلي وقانوني بعد معرفتهم بطبيعة عمل الجهاز والقوانين المعمول بها ،حيث تم تخريج 157 منتسبا من معهد تدريب قرنادة بالجبل الأخضر وعدد 420 منتسبا من طرابلس تم تقسيمهم الى ثلاثة مراكز تدريب الأول المعهد العالي للقضاء والثاني معهد السراج والثالث مؤسسة الهضبة للإصلاح والتأهيل تم خلال الحفل تقديم لوحات استعراضية لمهارات قتالية ودفاعية وبدنية وتكريم شهداء الواجب من أعضاء الجهاز والمفقودين منهم وتوزيع شهائد ودروع وصكوك مالية لأسرهم كما تم تكريم أوائل الدفعة الأولى من الخريجين وفي نهاية الاحتفال كانت لصحيفة العدالة متابعة ورصد أراء وانطباعات الحضور فجاءت أولى اللقاءات :-

متابعة / طارق ابراهيم الكيلاني ؛ تصوير / حسين براق/ عصام الحبيشي

- صلاح المرغني وزير العدل

- كلما تتخرج دورة ناجحة من شبابنا يقترب اليوم الذي تقوم فيه دولة القانون والعدالة واحترام حقوق الإنسان.

*** صلاح المرغني وزير العدل**

كلما تتخرج دورة ناجحة من شبابنا يقترب اليوم الذي تقوم فيه دولة القانون والعدالة واحترام حقوق الإنسان مازلنا نخطو الخطوات الأولى بثبات والمطلوب المزيد من العمل الدؤوب،هذا التخرج هو جزء من تفعيل الجهاز ستكون هناك دورات داخلية متقدمة وخارجية لهم ضمن خطة تدريبية لجهاز الشرطة القضائية، أما فيما يتعلق بموضوع تسليم أعوان النظام السابق في مصر والنتائج التي أسفر عنه الاجتماع بالجانب المصري بديوان الوزارة، الحقيقة هناك مجموعة من المتهمين تطلبهم السلطة القضائية الليبية تم التعامل معهم بشكل قانوني وفق المعايير المقررة باعتبارها مسألة قانونية بحته وليست سياسية لابد من الإشارة بأننا في اتصالات دائمة مع أشقائنا في مصر بمختلف الأمور القضائية والقانونية، حيث أسفر الاجتماع الأخير بمقر وزارة العدل عن تفاهمات واتفاقات وتعاون قضائي وقانوني ذات الاهتمام المشترك وتسليم عدد من المتهمين بين البلدين .. أما آخر الاستعدادات الخاصة بالمؤتمر الوزاري لدول المغرب العربي الذي سيقام في طرابلس هو اجتماع على مستوى وزاري لخمس دول مشتركة في اتحاد المغرب العربي .

ضمن التشاور المنتظم بين هذه الدول وحلقة عادية مستمرة للتشاور العدلي وهي خطوة للأمام للتباحث في الهموم والمسائل والقدرات القضائية والقانونية المشتركة .

*** وائل نجم وكيل وزارة العدل المختص بملف جهاز الشرطة القضائية** باسم الله .. العبد لله وكيل وزارة العدل لشؤون الشرطة القضائية طبعا

- وائل نجم وكيل الوزارة المختص بملف جهاز الشرطة القضائية .

قمنا بالإعلان عن طريق القنوات الفضائية بخصوص طلب العنصر النسائي للعمل في جهاز الشرطة القضائية .

ها نحن نفرح اليوم بثمار ثورتنا بتخريج الدفعة الثالثة بالمنطقة الغربية والمكونة من (420)- عنصرا ، مدربين على الجانب النظري والعملي أي رجال شرطة قضائية بالمعنى الحقيقي يخضعون لقانون الشرطة رقم (10)والقوانين التي تضبط عملهم المتميزون في هذه الدورات سيكون لهم شأن خاص في مسألة التدريب بالخارج سيتم تصفية الأوائل منهم ودعم مسألة تدريبهم بالخارج حسب الاتفاق مع السيد الوزير ستتوالى الدورات في المدة القادمة لاستيعاب بقية (6000) ثائر انضموا للجهاز من تتوفر فيهم الشروط القانونية والشخصية سينخرط في الدورات أما الباقي سننظر في مسألة جعلهم موظفين مدنيين بالجهاز كما سيتم تدريب العنصر النسائي بالجهاز نظرا للنقص الشديد في بعض المناطق قمنا بالإعلان عن طريق قنوات فضائية بخصوص طلب العنصر النساء في مجال عمل الشرطة القضائية وفق شروط معينة تم قبول الطلبات وأن كان العدد قليلاً بعض الشئ ،ولكن باب القبول مازال مفتوحا وسيخضعن «إن شاء الله» إلى دورات تدريبية لمعرفة طبيعة العمل والقوانين المعمول بها .

كما اشكر السادة ممثلي الأمم المتحدة الذين قاموا بمساعدتنا في مسألة التدريب وإقامة ورش عمل تمهيدية قبل التدريب ليكونوا مستعدين ونشكر في ختام حديثي هذا الحضور الكريم وعلى هذه التغطية الإعلامية للقنوات الفضائية الوطنية والإعلاميين.

***محمد بشه رئيس جهاز الشرطة القضائية** بالنسبة للدفعة المتخرجة اليوم قوام عددها (420) منهم من منتسبي جهاز الشرطة القضائية منهم بالمنطقة الغربية تم تدريبهم تدريبا مكثفا وفق برنامج معد جزء منهم درب بمعهد القضاء والجزء الأخر درب بمعهد السراج ،الآن نحن بصدد الاحتفال بتخريجهم ورجوع البعض منهم إلى أماكن أعمالهم السابقة والباقي سيتم تنسيبهم إلى فروع الشرطة القضائية لمباشرة عملهم في مكاتب التنفيذ وحراسة المباني الإدارية للهيئات القضائية ، ستنطلق «بإذن الله تعالى» دورة جديدة بداية شهر ابريل الجاري بمعهد القضاء ومعهد (قرنادة) بالجبل الأخضر لتضم أكبر عددا ممكنا هذه المرة أما المناطق الأخرى التي لا توجد بها أماكن للتدريب مثل المنطقة الوسطى مصراته وزليطن والمنطقة الجنوبية نسعى لإيجاد حلول قريبة لهم أما المنطقة الجنوبية عددهم قليل سيتم تدريبهم في طرابلس سيتم «إن شاء الله» إصدار قرار من السيد الوزير بشأن تسوية أوضاعهم وتعيينهم كل حسب مؤهله العلمي عن طريق لجنة متخصصة بهذا الأمر وأخيراً الشكر كل الشكر لصحيفة العدالة التي تواكب جميع تحركات الجهاز ونشاطاته وجميع أعماله، واشكر هذا الحضور الكريم في مقدمتهم السيد الوزير على حرصه واهتمامه بوجوده الشخصي في مثل هذه المناسبات للتكريم والتشجيع وعلى اللمسة الطيبة في تكريم شهداء الواجب بالمنطقة الغربية والشرقية والعاملين بالجهاز .

***عثمان الصويعي معلم بكلية ضابط الشرطة طرابلس** كلفنا بتدريب الشباب الثوار المنضمين لجهاز الشرطة القضائية وفق اتفاق تعاون بين وزارتي العدل والداخلية ،تم تقسيم إلى ثلاث مجموعات للتدريب الأولى بالمعهد العالي للقضاء والثانية بمركز تدريب الهضبة ومركز تدريب السراج عدد الثوار المتدربين (420) منتسباً من جميع مناطق الجهة الغربية تدربوا على الأسلحة والمشاة وتلقوا محاضرات في قوانين حقوق الإنسان وقانون الشرطة (10) وقانون (5) الخاص بالسجون والتربية البدنية والدفاع عن النفس والجودو والتكواندو الدورة ناجحة بكل المقاييس أصبحوا مدركين بطبيعة عمل الجهاز ولاحظنا الرغبة الصادقة أثناء التدريب وحسن الضبط والربط وسيقوم المتخرجون باستعراض لوحات أثناء الاحتفال تتضمن لوحة الاقتحام ولوحة أحباط محاولة تهريب سجين أثناء نقله إلى النيابة ولوحة العرض العسكري ولوحة استعراض المهارات الجودو والتكواندوا نشكر متابعتكم المستمرة لنشاطات وزارة العدل كما لاحظت وأشد على أيديكم .

*** المقدم أبوعجيلة محمد معلول مدير إدارة تنمية وتطوير الموارد البشرية لجهاز الشرطة القضائية**

نحتفل اليوم والحمد لله بتخريج الدفعة الجديدة لمنتسبي جهاز الشرطة القضائية المنضمين بعقود بطرابلس وعددهم (420) متدربا حيث سبقتهم دفعة معهد تدريبا (قرناده) بالجبل الأخضر الفترة الماضية وعددها(179) متدرباً تلقوا فيها الجانب العملي والنظري من رفع اللياقة البدنية والدفاع عن النفس والأسلحة والمشاة إضافة إلى الجانب القانوني المتمثل في معرفة قانون العدالة الانتقالية وقانون 5 الخاص بمؤسسات الإصلاح والتأهيل إضافة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبعض النصوص وقانون العقوبات الجنائي العام والخاص وقانون (10) شمل البرنامج الاحتفالي لوحات استعراضية للفنون القتالية والدفاعية التي تدرب عليها المتخرجون ،كما يشمل تكريم شهداء الواجب من رجال الشرطة القضائية وتوزيع شهائد تخرج للعشرة الأوائل من الدفعة بحضور معالي الوزير ووكيل الوزارة ورئيس الجهاز ونحن جاهزون للعمل على تدريب الدورات القادمة للمنتسبين ونشكر حضوركم وتغطيتكم .

*** سعيد عبدالرحمن قويدر مساعد ضابط أول وكبير معلمي معهد قرناده** بصراحة سعيد جدا بهذه الاحتفالية وهذا الجمع المبارك استطعنا والحمد لله تدريب هذه الدورة صحبة زملائي الضباط والمستشارين لتكوين نواة لأعضاء جهاز الشرطة القضائية بالصورة الصحيحة ليتخرجوا ثم يتوزعون إلى الجهات القادمين منها وهم على دراية كاملة بطبيعة عمل الجهاز سواء بالنيابات أو المحاكم

wondershare™

ـــــعة الأولى من منتسبي الدورات التدريبية

- محمد بشه رئيس جهاز الشرطة القضائية .

سيتم تسوية أوضاع الخريجين ثم يتم تعيينهم بالجهاز من قبل لجنة متخصَّصة

الحقيقة تقييمي للدورة ناجحة بنسبة 80 ٪ الاستعدادات المصاحبة للدورة سواء توفير الإعاشة والإقامة وخدمات المقهى وتوفير الملابس الخاصة بالتدريب أو الرياضة كانت جيدة جدا رغم وجود مشاكل قليلة يمكن تفاديها بالدورات اللاحقة مدة الدورة 45 يوما كانت قصيرة إلا أن البرنامج التدريبي الموضوع لها ممتاز.. وقدمت ليّ شخصيا شهادة تقدير وتكريم اعتبرها وسام شرف لي ولزملائي ضباط الساحة وزملائنا شهداء الساحة والمفقودين الذين تم تكريمهم(شهداء الواجب) وهذه لمسة من الجهاز إلى موظفي قطاع العدل وأخيرا اشكر الجهود التي بذلت لإنجاح هذه الدورة ولاحتفالية التخرج والحضور الكريم المتمثل بوكيل الوزارة ورئيس الجهاز والمستشار مصطفى عبدالجليل ونحن جاهزون للبدء بالدورات القادمة إن شاء الله تعالى .

*** عاشور علي الونيس أحد أعضاء الشرطة القضائية المتحصل على الترتيب الأول** هذه الشهادة المتحصل عليها اليوم باحتفالية التخرج الخاصة بالدفعة الأولى لجهاز الشرطة القضائية فرع الجبل الأخضر عن طريق معهد تدريب قرنادة لم تأتِ من فراغ بل جاءت عن طريق انضباط واجتهاد ومثابرة لإثبات ذاتي.

أولا إعطاء صورة بأن الثوار إذا ما وفرت لهم الخطة الجيدة لاستيعابهم بالصورة الصحيحة سيبدعون في مجال العمل الذي انضم إلية وسيسهمون في بناء ليبيا الجديدة وهذه الشهادة لزملائي الخريجين وسام شرف اعتبر تقييمي لهذه الدورة جيد جداً تدربنا بصفة عامة على فنون القتال والدفاع عن النفس وفض الشغب أثناء التجمعات والحالات التي تقع داخل السجن من تمرد وكيفية معاملة النزيل وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان قانون رقم (5)- (10) قام مجموعة من المستشارين والحقوقيين والمحامين بإعطاء دروس فيما يتعلق بالقوانين وحقوق الإنسان وإجراء امتحانات للمتدربين لمعرفة استيعابهم للقوانين التي درسوها التي من المفترض أن تطبق عند دخولهم مرحلة العمل بالجهاز والنيابات والمحاكم والسجون مع النزلاء .

*** عبدالعزيز السنوسي رئيس جهاز الشرطة القضائية فرع الجبل الأخضر** تقييمي للدورة فيما يخص نجاحها رغم قصر مدتها تعتبر جيدة جدا إذ صاحبتها بعض العراقيل التى سوف نتفادها في الدورات اللاحقة «إن شاء الله» لبلوغ الهدف المنشود على سبيل المثال سعة المطعم (100) متدرب تقريبا وعدد الدورة الحالية 200 متدرب، هذا العدد سبب لنا ربكة عند وقت الإفطار والغذاء بسبب ضيق مساحة المقهى والمطعم نضطر إلى تقسيم العدد إلى مجموعتين أضف إلى ذلك ساحة التدريب تستوعب 140 متدرباً هذا العدد يسهل تدريبهم على المسير العسكري بارتياح إلا أن أجمالي المتدربين بالساحة كما قلت 200 متدرب سبب لنا إشكالية .

الخطوة القادمة ستكون الاستعداد المبكر للدورة اللاحقة لاستقبال المتدربين الجدد مع مراعاة النقطتين السالف ذكرهما سيعطي للخريجين الدفعة الأولى بعد انتهاء الاحتفالية إجازة قصيرة بعدها سيتم إعطاء صفة لكل متدرب حسب المؤهل العلمي المتحصل عليه عند قدومه من موقع العمل الذي كنتُ به وبالنسبة للنيابات والمحاكم التي نعاني من نقص أعضاء الجهاز بالجبل الأخضر ووحدات التنفيذ ووحدة الحراسة ووحدة تنفيذ الأحكام سيوزع عليهم متخرجون الدفعة الجديدة لسد النقص ومعهد تدريب قرناده والحمد لله بعد فتح المبنى الجديد له أصبح جاهزا لاستكمال الخطة التدريبية لدمج الثوار إذا توفرت الإمكانات الخاصة بذلك نشكر الحضور الكرام المتمثل بوكيل وزارة العدل ورئيس الجهاز بالشرطة القضائية محمد بشه والمستشار مصطفى عبدالجليل والمجلس المحلي شحات وعدداً من الحضور من أعضاء الهيئات القضائية ونشكر اللفتة الكريمة التي كرم بها عدد من الشهداء والمفقودين لشهداء الواجب بجهاز الشرطة القضائية بالجبل الأخضر متمنيا الأمن والاستقرار لهذه البلاد الطيبة .

*** محمد مختار أبوعجيلة الكار الترتيب الأول المعهد العالي للقضاء** الحمد لله والشكر على هذا التخرج وعلى الجهود التي بذلت من مدربي ساحات ورجال قانون من مستشارين ومحامين وموظفي معهد التدريب العالي طيلة فترة الدورة لتوفير الجو المناسب أنتج والحمد لله تخرج أعضاء جدد لجهاز الشرطة القضائية فخور جدا بشهادة التقدير التي منحت لي وأقدمها لوالدي وأسرتي الكريمة ستمنح لنا عند عودتنا من الإجازة بعد التخرج صفة عضو بجهاز الشرطة القضائية سنعود للجهات التي قدمنا منها أما الباقي سيوزع حسب احتياجات الجهاز سأرجع إلى مكان عملي وأنا على دراية كاملة بطبيعة عمل الجهاز وملم بالقوانين ومعاملة النزيل ومعرفة حقوقهم سوف يعطي لنا دورات متقدمة داخلية ومن ثم خارجية للرفع من كفاءة عمل الجهاز أخيرا اشكر الجميع على هذا الحضور واللمسة الطيبة التي كرم بها شهداء الواجب من الجهاز أثناء الأحداث وهذا يدل على عمق اللحمة الموجودة بين أفراد أعضاء الجهاز بصفة عامة .

*** كلمة المستشار مصطفى عبدالجليل :**

يسعدني ويشرفني أن أدعى إلى هذا الحفل لتخريج الدفعة الأولى من أبنائنا الأعضاء الجدّد بالجهاز بمركز التنمية البشرية بمعهد تدريب الشرطة القضائية (قرنادة) بالجبل الأخضر حيث أحيي كل المسؤولين على هذا الانجاز الذي نراه في ظاهره بسيطاً ولكنه عمل كبير لقيام دولة القانون التي كانت «مستعبدة وعذب وشرد أبناؤها إلى ملاجئ الخيام».

وكما يسعنا أيضا أن اشكر المجلس المحلي شحات على الجهد الواضح بمحاربة البناء العشوائي في هذه المدينة وكل الأمور التي استغلت من قبل بعضهم الذين لا يهمهم إلا مصلحتهم في الوقت الذي ضحى فيه غيرهم بدمائهم وأرواحهم، كما أوحيي وكيل وزارة العدل ورئيس جهاز الشرطة القضائية وكل العاملين بوزارة العدل الذين شرفوا هذا الحفل وكل المسؤولين على مركز التدريب بمعهد قرنادة الذي أراه مهما وأتمنى من أبنائي عملا مميزاً، خدمة لليبيا .

*** تكريم الخريجين الدفعة الأولى بمعهد تدريب الشرطة القضائية قرنادة :**

الترتيب الأول رقم (140) عاشور علي عبدالونيس عبدالرزاق .

الترتيب الثاني رقم (120) علي سالم مفتاح سالم .

الترتيب الثالث رقم (145) عزالدين عثمان عبدالعاطي .

الترتيب الرابع رقم (87) – احمد جمعة عبدالله أزويط .

الترتيب الخامس رقم (50) أحمد سليمان عبدالله آدم .

الترتيب السادس رقم (154) هاني عبد ربه النعاس الترتيب السابع رقم (88) يونس صالح جبريل .

الترتيب الثامن رقم (45) – أكرم محمود منصور عبدالواحد . الترتيب التاسع رقم (111) إسلام عبدالجواد محمد .

الترتيب العاشر رقم (25) عبدالحكيم رزق الله سعيد .

الترتيب الحادي عشر رقم (1) محمد احمد محمد سعيد .

الترتيب الثاني عشر رقم (47)- زكريا محمود محمد .

*** تكريم شهداء الواجب بالجبل الأخضر**

- مفقود / عقيد / ناجي صالح حسن
- شهيد / شرطي / محمد جمال أبخاطره
- شهيد / موظف / موسى بيد الله .

*** ترتيب الأوائل الخاصة بالدورة التدريبية لأفراد الشرطة القضائية بطرابلس.**

*** معهد القضاء**

1- محمد مختار أبوعجيلة الكار .
2- خالد على جبريل .
3- عبدالمجيد فرج الكيلاني .
4- سليم محمود عمر .
5- رمزي سليمان عبدالسلام .
6- يوسف حسين عمر الصلابي .
7- أيمن عبدالعزيز حسن الرماح.
8- عبدالسلام نوري أحمد .
9- محمود البهلول صالح .

*** السراج الأولى**

1- خالد محمد جمعة أوحيدة.
2- عزالدين محمد عبدالله محمد .
3- نجم الدين عمر المريمي .
4- عادل صالح البهلول برق الليل.
5- عبدالباسط حسن صالح .

*** السراج الثانية**

1- مروان نوري إبراهيم البكشي.
2- مراد يوسف ميلاد بعرة.
3- مجدي يوسف بعرة.

*** مؤسسة الإصلاح والتأهيل عين زارة.**

1- صالح رمضان على السكراني .
2- عبدالباري محمد خليل الكحيل .
3- سامي رمضان خليفة .

*** تكريم شهداء الواجب لأفراد وجهاز الشرطة القضائية طرابلس**

1 - عمر محمد عيسى شهادة تقدير ودرع وصك (3000 د.ل)
2 - نزيه ناصر محمد المجدوب.
3 - نائب عريف / محمد على أمسيك.
4 - نائب عريف / رياض محي الدين .
5 - علاء المعموري الميلادي .
6 - المجند/ أمحمد على أمحمد .
7 - الموظف / الهادي حسن ابوزملة.
8 - مقدم/ الطاهر عمر العمامي .
9 - خالد عمران أحمد الغويل.

- المقدم أبوعجيلة معلول مدير إدارة تنمية وتطوير الموارد البشرية بالجهاز :

تلقى الخريجون محاضرات خاصة بقوانين حقوق الإنسان وقانون العدالة الانتقالية والقانون (5) الخاص بمؤسسات الإصلاح والتأهيل ونصوصاً من قانون العقوبات الجنائي العام والخاص

wondershare™

إعداد : المبروك زقمن

إن الله بعث الأنبياء والمرسلين لتذكير الإنسانية بنعمة التكريم الذي فضلهم به على سائر المخلوقات.. وذلك لتصحيح المفاهيم وإرساء لمعالم الحق والفضيلة لما ران على قلوب البشر من سيء الأخلاق وظهور الشقاق.. وتفشي ظاهرة الصراع والتعصب وحب الذات .. ذلك لما للذكرى من دور في إحياء غريزة الخير بالنفوس وعودتها إلى جادة الحق والصواب.. (فذكر بالقرآن من يخاف وعيد) ..(وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين)..

(وأصلحوا ذات بينكم)

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم «صلى الله عليه وسلم»وبعد فإن مفهوم الصلح من المفاهيم التي زخر بها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ،حيث يعتبر من الأسس التي يقام عليها بناء المجتمع والأمة ولكننا لم ننظر إليه بعناية كافية مع خطورته وأهميته يقول الله تعالى «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما « الحجرات - 9- ويقول سبحانه وتعالى» وإن خفتم شقاق بينهما فأبعثوا حكما من أهلها « - النساء 35 - وقال تعالى « والصلح خير» النساء- 128 - وبعث الله الأنبياء والمرسلين مصلحين لأحوال العباد في الدنيا والآخرة ،وجعل من مهامهم كلها الإصلاح« ..إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت «- هود 88 -

وذلك لعلمه سبحانه وتعالى بما جبل عليه الناس من تنازع وأخلاق – والله يعلم وانتم لا تعلمون ولان النتائج والإصلاح من الظواهر المتضادة التي لا تخلو الحياة منها فإن من أهم مقاصد التشريع هو تقليل فرص النزاع قبل حدوثه وإنهاؤه بعد وقوعه فشرع كل «أسباب الموجبة والمقربة إلى الصلح فشرع صلة الرحم وذم قطعها ومشرع الصدقة وذم النخيل بها بل وجعل من الكفارة وسيلة لتأليف القلوب فشرع إطعام ستين مسكينا في كفارة الصيام وشرع إطعام عشرة مساكين في كفارة اليمين وكذلك العتق كل هذا لتأليف القلوب وتقريب المسافات وتقليل فرص النزاع والمخاصمات بل أمر المشرع الحكيم إلى جانب العدل بالإحسان قال تعالى «إن الله يأمر بالعدل والإحسان»- النحل 90 - .... جانب العدل الذي يمثل إعطاء كل ذي حق حقه ورد الإحسان الذي يمثل هذا العفو عند المقدرة ومن هنا نعلم أن الصلح ليس مذهبا بشريا لكنه شعيرة من شعائر الله عز وجل تترصد للأهواء والمنازعات وتقطع السبيل أمام من يغذونها لمآرب شخصية أو مصالح دنيوية وتحبط عمل الشيطان .

إن الصلح في اللغة هو قطع المنازعة – ومعناه في الشرع : هو عقد ينهي الخصومة بين المتخاصمين – وتظهر حاجة الأمن إلى الصلح خصوصا عند الأزمات التي تعصف بحال من حين إلى آخر صحيح ان الأمر يكون أكثر من قدرة الإنسان المحدودة لكن يجب ان ننظر إلى الأمر من ناحية شرعية من ناحية الجزاء الأخروي والمصالح الدنيوية للأمة ومن هنا يتضح لنا أهمية إظهار وتعليم وتوضيح لغة المصالحة في عقول الناس حتى يكون لها الأثر الواضح حال المنازعة.

وقد اهتمت السنة النبوية بهذا الجانب وذلك حتى تظهر جوانب الرحمة والألفة والمحبة داخل المجتمع وبين أفراده روي الشيخان من حديث إلى أبي هريرة رضي الله عنه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعدل بين الاثنين صدقة « . البخاري مسلم .. قال الإمام النووي رحمه الله : قوله صلى الله عليه وسلم :«تعدل بين الاثنين صدقة». أي تصلح بينهما بالعدل – انتهى- وروى أبوداود من حديث أبى الدرداء رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال – ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا « بلى يارسول الله، قال إصلاح ذات البيين « – صحيح أبى داود للألباني – ومن هذا يتضح لنا ترغيب السنة النبوية في إصلاح ذات البين بم واجتناب الإنسان فيها لان الإصلاح والصلح سبب يتقرب به الى الله عز وجل لأنه سبيل للاعتصام بحبل الله ،وإشاعة لأواصر المودة والرحمة بين الأفراد وعدم التفرق بين المسلمين ولان فساد ذات البين ثلمة فى الدين وفرقة فى الأواخر عمن غلب نفسه وتعاطي لغة الإصلاح ورفع الفساد إزالته نال درجات عظيمة من الرضا والقبول عند الله عز وجل فهو أفضل درجة فمن يصوم تطوعا أو يصلي تطوعا أو يتصدق تطوعا .

الإصلاح والصلح دليل على صفاء القلوب وجلاء السريرة ونصوح الباطن يظهر عشرة أخلاق فاضلة وسلوك طيب وعمل صالح ولين في الجانب قال : تعالى إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون « . على قدر الإخوة داخل المجتمع يكون الصلح سائدا فالصلح يغلق منافذ الشر ويطهر النفوس ،ويستديم المودة ويستأصل الضغينة فالقاعدة العامة ان المؤمنين إخوة تربط بينهم روابط الدين فهم يتفقون فى إنهم يعبدون ربا واحدا يدينون له بالعبودية والخضوع ويتقربون إليه بما شرع لهم من العبادات والتكاليف دون تفريق أو تخصص وهذا عقد يدخل فيه الناس فى الصلة الإيمانية فإذا وقع بينهم ما يفرق وحدتهم أو يشتت شملهم أو يغير بين قلوبهم وجب وجوبا الإصلاح بينهم « فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله «. أي ويجب ان الإصلاح بين المتخاصمين على تقوى من الله إصلاح بالعدل والإحسان فربما مجلس صلح يجتث خصومة ويمسح غضب ويستبدل بالعدل حبا وبالتفرق اجتماعا ووحدة .

الإصلاح والصلح دليل على تقوى القلوب دليل على الإيمان الراسخ والعقيدة السليمة ذاك لان الصلح وسيلة إلى العفو والعفو مرتبة من مراتب الإحسان إذ إن الإحسان فى الإصلاح ليس ان تعفوا عمن لم يسئ إليك أو يظلمك ولكن الإحسان في الصلح هو أن تصل إلى حقك مما أساء إليك وهضم حقك وأعتدى ظلما وعدوانا فتقتر له حبا وكرامة لله تعالى : فلا يظهر الحليم إلا حينما يغضب ولا الباذل إلا حين يفتقر ولا العفو إلا عند المقدرة على القصاص، قال تعالى «فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم» والتقوى محلها القلب والصلح ما لم يكن من قلب المؤمن لن يكون صلحا لأنه قد ينقص فى أي لحظة الصلح هو أن تدفع السيئة بالحسنة، وأن تواجه السيئة بالحسنة لماذا .. لأنك مؤمن والمؤمن هو من يطلب الحسنة ويدفع السيئة لينال بها الدرجات العالية والمنزلة الرفيعة ؟» قال تعالى (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم)..فصلت 34--35..

وعن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله صلى اله عليه وسلم قال : «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام».. رواه البخاري .

الصلح مدعاة لقبول الله عز وجل للاعمال فلا يقبل عمل عامل ولا يرفع منه صغيرا ولا كبيرا إلا إذا تصالح الخصوم والدليل من حديث أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئا إلا رجلا كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال : أنظروا هذين حتى يصطلحا انظروا هذين حتى يصطلحا انظروا هذين حتى يصطلحا «– رواه مسلم – أيها الخصوم تذكروا ان كل عبد لا يشرك بالله شيئا فذنبه مغفور وعطاء منه سبحانه وتعالى استثنى الخصوم يصطلحوا فهل من صلح يزيل كل خلاف ويرفع كل شحناء هل من صلح يؤلف بين القلوب بعد الضغينة ويقرب النفوس بعد التباعد فلا يترك لادران القلوب مكانا يتعايش معه الناس في ألفة ووئام فيزدهر بذلك حال البلاد والعباد ولتنال الرضا من الله عز وجل يوم المعاد .

أسأل الله أن يصلح قلوبنا وان ينقي من الادران نفوسنا وان ينزع منها الغل والحسد والبغضاء وان يجعلنا من عباده المتقين .

جوامع الكلم

أخرج الإمام أحمد في المسند والحاكم في المستدرك بسند صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «سيأتي على الناس سنوات خداعات يصدق فيها الكاذب ويكذب فيها الصادق ويؤتمن فيها الخائن ويخون فيها الأمين وينطق فيها الرويبضة قيل ما الرويبضة يارسول الله؟ قال: الرجل التافه» .

مناجاة

(لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، اللهم ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لديك رحمة إنك أنتَ الوهاب .. اللهم طهر قلوبنا من النفاق وأعمالنا من الريا وألسنتنا من الكذب وأعيننا من الخيانة اللهم نقي قلوبنا من الغل والحسد والغش اللهم اجعل قلوبنا متعلقة بك وحدك اللهم اجعل الدنيا في أيدينا ولا تجعلها في قلوبنا). . آمين

سير الأعلام

اخرج البخاري من حديث أنس رضي الله عنه أنه قال: « كنتُ ساقي القوم في بيت أبي طلحة (يعني الخمر) وإني لقائم اسقي فلانا وفلانا إذ جاء رجل فقال: هل بلغكم الخبر قالوا : وما ذاك ؟ قال : لقد حرمت الخمر وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ينادي ألا إن الخمر قد حرمت فقالوا: اهرق هذه القلال يا أنس فما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل وما دخل داخل ولا خرج خارج حتى اهرقوا وكسرت القلال ثم توضأ بعضهم ثم أصابوا من طيب أم سليم ثم خرجوا إلى المسجد يخوضون في الخمر قد جرت بها سكك المدينة فقد تواطئت المدينة كلها على تحريمه».

الترف المطغى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد:

أحبتي في الله – إن الله تعالى خلقنا من العدم وأوجدنا في هذا الكون الفسيح وسخر لنا فيه النعم العديدة لكي تخدمنا وتقوينا لأجل الامتثال لأوامره سبحانه وتعالى بم وافترق الناس في ذلك إلى قسمين قسم رأي الدنيا غاية فلم يحكم عقلا ولا دينا في تحصيلها وقسم رأى الدنيا وسيلة إلى التقرب إلى الله عز وجل فلم يأخذ منها إلا ما كان وقودا ومعينا للوصول إلى رضوان الله عز وجل قال الله تعالى « من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون «. هود -15 -16 وقال تعالى» من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء «الاسراء 18 .. فالانسان قد يرى النعم من حوله فيفثر حتى لا يعد يرى معها شرع ولا دين لا خلق ولا خلاق فيكون همه الوصول إلى الغاية دون أن يصل إلى الدرهم والدينار ويحقق الترف الذي يكون في كثير من الأحيان مطغي والطريق إلى الترف هو الطريق إلى سجن الدنيا الذي لا خروج منه بمقال تعالى « ان الإنسان ليطغى».. العلق 6-- فطغيان المال الذي لا دين فيه وسيلة الى أمراض القلوب والنفوس التي لا تخلو من البطر والكبر والحقد والحسد فيصرخ يوم القيامة بقوله كما اخبر الله عز وجل « ما اغنى عني ما ليه هلك عنى سلطانية خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه انه كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحظ على طعام المسكين فليس له اليوم ها هنا حميم ولا طعام إلا من غسلين لا يأكله الا الخاطئون «.. الحاقة 28-37 .

أما الترف المشروع فهو مطلوب لأنه وسيلة للقرب من الله عز وجل فلا يزكي إلا الغني ولا يحج إلا من يستطيع ولا يتصدق إلا من كان قادرا على الصدقة مادام شعاره تحصيل الحلال قائما على النعم بالشكر والثناء على الله عز وجل لأنه يعلم بأن العلو ليس بكثرة المال ورفاهية العيش بل العلو بالتقوى وكثرة الطاعات والقرب من الله تعالى.

وحتى يسلم للمؤمن دينه ودنياه فعليه أن يخلص قلبه من حب الدنيا الذي يسبب الوهن والعجز فلو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضه ما سقى منها كافر جرعة ماء وكذلك وجب عدم إطلاق العنان للعين التي تعتبر بريد القلب .. فالناس ثلاث طبقات : طبقة كالغذاء وهؤلاء لا يستغني عنهم فهم أهل العلم والفضل أهل القرآن والإيمان والتقوى هؤلاء استكثر منهم ولا تفارق مجالسهم فهم طريق سهل إلى رضوان الله والجنة ، وطبقة كالدواء من تحتاجهم عند الضرورة ولكنك لا تستغنى عن مخالطتهم أحيانا كثيرة كمن تخالطه في طلب دواء أو في طلب رزق أو في طلب طعام وهؤلاء تخالطهم بقدر محدود وطبقة كالداء لا يحتاج إليهم أبدا وهؤلاء هم سفلة الناس من أهل الدنيا وهؤلاء هم المترفون الذين لا يصدقون بين الدين فاحذروهم قاتلهم الله وان تزخرفوا وتزينوا وأظهروا مشاعر لا يبطنوها وحتى لا تقع فريستهم وجب أن تتحصن بالرفقة المؤمنة التي وان قل حالها فإنها نعم المعين فهم يتنافسون في أعمال البر والخير فتقتدي بهم « وفي ذلك فليتنافس المتنافسون».

فيا أيها المسلم لك أن تختار بما شرع الله عز وجل أن تكون من مترفي الدنيا أو من مترفي الآخرة ونعيمها عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال :« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « سأل موسى عليه السلام ربه ما أدنى أهل الجنة منزلة ؟ قال الحكيم سبحانه وتعالى : رجل يأتي بعدما أدخل الجنة فيقول يا رب كيف وقد نزل الناس منازلهم وأخذوا أخذاتهم ؟فيقول الله عز وجل – ادخل الجنة قال : وكيف وقد أخذوا منازلهم وأخذوا أخذاتهم وأخذوا نعيمهم – يخيل إليه أنها ملأى – فيقول الله – عز وجل له: ألا ترض أن يكون لك مثل ملك من ملوك الدنيا ؟ قال : بل يا رب بم وكيف لا أرض بذلك ؟ فإن لك ومثله ومثله ومثله حتى بلغ الخامسة فقال هذا العبد : يارب رضيت رضيت قال : فان لك ذلك وذلك عشرة أمثاله ولك ما اشتهت عينك ولذات نفسك وأنت فيها خالد « رواه مسلم .

أسأل الله أن يجعلنا من أهل كرامته وأن يسكننا جنته بم إنه ولي ذلك والقادر عليه .

wondershare™

العدالة - هشام الصيد

بعد الاتهامات التي وجهت إلى مركز طرابلس الطبي حول وقوع جريمة اغتصاب مريضة :-

د. خالد وريث يخرج عن صمته ويقول :

في تصريح خصّ به صحيفة (العدالة) فنّد الدكتور خالد وريث مدير عام مركز طرابلس الطبي الشائعات التي تؤكد وقوع جريمة اغتصاب لفتاة مريضة في غرفة العناية بالمركز قائلاً: استقبل قسم الاسعاف والطوارىء بالمركز يوم 17 -1 - 2013 حالة مرضية لفتاة تبلغ من العمر 18 عاماً تعاني من غيبوبة تامة (موت سريري) ووضعت في غرفة الانعاش ثم قُدِّمت لها الخدمة الطبية وبعد أربعة أيام فارقت الحياة على الرغم من الجهود التي بُذلت لانقاذ حياتها

بسم الله الرحمن الرحيم

*** «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولاتقبلوا لهم شهادة أبداً واولئك هم الفاسقون» 4 سورة النور»**

*** «إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات من غير ما اكتسبوا لُعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم» 23 سورة النور»**

وماجعلنا نخرج عن صمتنا لإعلام النَّاس ونفند الشائعة التي تتحدث عن وقوع جريمة اغتصاب وما نشر في قناة «ليبيا الأحرار» بقولها:

مجموعة نسائية اعتصمت أمام مجلس الوزراء للمطالبة بفتح تحقيق لفتاة اغتصبت وهي على فراش الموت بالمركز، وما قالته الناشطة الحقوقية والإعلامية بأن مركز طرابلس الطبي حاول التستر على الخبر ومنح الجاني إجازة لكي يتوارى عن الأنظار.

فرد «وريث» عليهم بالقول بأن المتهم لايعمل بمركز طرابلس الطبي وإنما هو أحد أفراد الأمن المكلفين بحماية المستشفى وتبعيته لوزارة الداخلية وليس لديه سلطة عليه ليمنحه إجازة.

مضيفاً بأن الخلط الذي حصل في الموضوع بأننا منحنا إجازة للمّمرض الفلبيني الشاهد الوحيد على الواقعة حفاظاً على حياته ثم ابلغنا سفارة بلاده لحمايته وعرضه على النيابة المختصة بالتنسيق مع المستشار القانوني التابع للمستشفى .

موضحاً بأن المتهم تم القبض عليه بمجهودات العاملين بالمستشفى والعناصر المخلصة من اللجنة الأمنية العليا بناء على الأوصاف التي قدمها الفلبيني والتعرف عليه من بُعد الذي اكد بانه هو ذات الشخص الذي دخل غرفة الانعاش عندما قام بتحركات مريبة جعلت المّمرض الفلبيني يتابعه من بعيد دون أن يشعر به إلى أن قام بعملته الشنيعة عندما قام بالتحرش بالمريضة وملامسة أعضاء من جسدها ولم يغتصبها حسب افادة الممرض الفلبيني وتقرير الطبيب الشرعي الذي عاين الجثة بعد وفاتها الذي اكد بانها نتيجة حالة مرضية ولا يوجد على جسدها اثار اغتصاب .

وان إجراءاته اتخذها بالخصوص وبشكل عاجل بعد ورود مذكرة من رئيس قسم الاسعاف عن طريق رئيسة التمريض تفيد بالشكوى التي قدَّمها المّمرض الفلبيني ضد المتهم الذي قال بأنه علّق عليها لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل عاجل وذلك بالتنسيق مع العضو المكلف بحماية المستشفى من قبل اللجنة الأمنية العليا والاستماع لشهادة المّمرض الفلبيني الذي منحهم أوصاف المتهم كاملة وبعد القبض عليه فتح محضر جمع استدلالات بالواقعة واحيل للنيابة المختصة التي مازالت تحقّق في القضية موضحاً في سياق تصريحه بأن كل من لديه دليل عكس ذلك فليقدمه ولنبتعد عن قذف المحصنات ولنتقي الله في أنفسنا فهؤلاء اخواتنا وبناتنا ولاداع للتشهير بأعراضهن عبر وسائل الإعلام وان المتهم محتجز لدي جهات الاختصاص من يوم 20 - 1 - 2013 أي بعد الواقعة بيومين .

عليه وحرصا على مبدأ الشفافية صحيفة «العدالة» تنشر نص التقرير الذي تقدَّمت به إلى رئيس قسم الاسعاف والطوارىء الدكتور صلاح ابراهيم الحكيمي الذي احاله إلى مدير عام المركز خالد وريث يقول فيه:

*** الكتاب رقم «1»**

- السيد مدير عام المركز

بعد التحية

نحيل إليكم التقرير المقدم من رئيس هيئة التمريض بقسم طب الطوارىء والاسعاف بخصوص ما حدث بعناية الاسعاف من الحركات اللا اخلاقية من قبل ضعيفي النفوس في المريضة المذكورة التي تعاني من غيبوبة تامة. . نأمل منك اتخاذ مايلزم من إجراء

رئيس قسم الاسعاف والطوارئ

*** الكتاب رقم «2»**

مذكرة رئيس هيئة التمريض

السيد الدكتور صلاح الحكيمي

رئيس قسم طب الطوارئ والاسعاف

بعد التحية

نحيل إليكم التقرير المقدم من المّمرض المناوب بعناية الاسعاف (فلبيني الجنسية) بقسم طب الطوارئ والاسعاف ليوم الجمعة 18-1-2013 وذلك عند الساعة 7. 30 صباحاً ليوم السبت 19-1حيث دخل شخص مسلح إلى قسم عناية الاسعاف ثم قام بتعرية المريضة ولمسها من جميع أنحاء جسمها لغرض غير أخلاقي وقد أفادنا المّمرض المناوب بأن دخوله إلى وحدة العناية ليست المرة الأولى مع العلم بان المريضة على جهاز التنفس الاصطناعي (موت سريري) .

نأمل من سيادتكم أخذ ذلك بعين الاعتبار لأن سلامة المرضى في أعناقنا وسنسأل عنها أمام الله

والسلام عليكم

هاجر الجيلاني

رئيس هيئة التمريض بقسم الاسعاف والطوارئ

*** الكتاب رقم «3»**

تقرير الطبيب الشرعي الذي عاين الجثة بعد الوفاة يقول: من خلال الكشف ورأي الطب الشرعي المبدئ، فإن الوفاة بسبب نزيف في المخ أدي إلى نزيف بجذع المخ مع التهاب رئوي حاد أدى إلى توقف الدورة الدموية وحالة الجثة لا تشير إلى وجود أي اعتداء عليها.

* الكتاب رقم «4»

كما ننشر الرسالة التي تقدم بها مدير إدارة الخدمات الطبية الدكتور يوسف الوافي إلى مركز الأمن الوطني عين زارة التي يقول فيها:

السيد رئيس مركز الأمن الوطني

عين وزارة

تحية طيبة

بالإشارة إلى رسالتكم رقم 6 32515 المؤرخة في 11-2-2013 بشأن موافاتكم بالملف الطبي للمتوفية .

عليه نحيل إليكم الملف الطبي الاصلي تحت رقم (...) يحتوي على 52 مستنداً طبياً على ان يعاد البث فور الانتهاء منه.

الكتاب «رقم5»

وفي السياق نفسه تأسف الدكتور خالد وريث لما قام به اتحاد أطباء ليبيا من عمل غير مسؤول في كتاب موجه له نقوم بنشره

سعادة الدكتور خالد وريث مدير عام مركز طرابلس الطبي

الموضوع الاعتداء على المستشفيات

والسلام عليكم

فنظراً لما يعانيه المرضى والعناصر الطبية من كثرة الاعتداءات داخل المستشفيات وانتشار الأسلحة و المسلحين داخل غرف الكشف والعناية بل وصول الأمر إلى اعتداءات جسدية وجنسية ونفسية على مرضى وعناصر التمريض وأطباء وبعد اطلاعنا على العريضة الموقعة من مئات الاطباء والعاملين في مجال الصحة فإننا كاتحاد أطباء طرابلس نشد على أيدي أطباء ليبيا ونؤازرهم بطلباتهم المشروعة بشأن الاوضاع المتعلقة بالاعتداء على القاطنين بالمستشفيات الليبية ومعاقبة المتسببين في هذه الحوادث حيث إن هذه الطلبات تعد حقوقا مشروعة لهم ومن واجب الدولة أن تسعى إلى تحقيقها بأسرع وقت ممكن .

كما نطالب كل الجهات المسؤولة التي تمثل الدولة بالالتزام بمهامها حتى يتسنى لنا أن نقوم بأعمالنا في أمان ودون التعرض لمثل هذه المواقف المشينة مرة أخرى ونحمل إدارتكم المسؤولية عن كل ما قد يحدث من تبعات نتيجة التوقف التدريجي في عمل الأطباء والعاملين في مجال الصحة والمتوقع أن يبدأ برنامجه يوم 1-4 - 2013

ونذكركم بأن القضية التي قسمت ظهرنا هي الاعتداء على مريضة ليبية فاقدة للوعي ولم يكن ذلك الاعتداء على أحد الأطباء رغم حدوث العشرات منها بل كانت جريمة أخلاقية لا يمكن السكوت عليها وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الدكتور - رضاء عامر شعوتة

رئيس اتحاد أطباء طرابلس

خاتمة..

وفي نهاية التصريح قال الدكتور خالد بأنه قدَّم مذكرة للجهات ذات العلاقة لرفع دعوى قضائية ضد قناة «ليبيا الأحرار» التي سوقت للحادثة بطريقة مشينة لا تتماشى مع أخلاقنا و الناشطة الحقوقية والإعلامية التي اتهمت إدارة المستشفى بإخفاء الجاني.

*** تقرير الطبيب الشرعي يقول بأن الضحية تُوفيت بحالة مرضية ولا توجد علامات اعتداء جنسي عليها**

*** سنرفع دعوى قضائية ضد القناة التي شهَّرت بالمركز والناشطة الحقوقية التي اتهمتنا بمنح الجاني اجازة لكي يتوارى عن الأنظار**

ضبطنا الجاني ثم أحلنا القضية للنيابة ولم نعلن عن الجريمة حفاظاً على أعراض الناس

wondershare™

الركن المادي في فكرنا

من المظاهر السيئة في منهج تفكيرنا الانحياز إلى ما يمكن تسميته بالركن المادي (على حد تعبير الفقه الجنائي في تحديده لركني الجريمة قانوناً) وهو موقف يمثل مرحلة البدائية التي مر بها الإنسان والتي للأسف مازال يعيشها أحياناً حتى الآن.. وهي أيضاً تمثل جوهر تفكير الطفل عندما يبكي لأن والده لم يحضر له لعبة لعدم قدرته على توفيرها أو عدم مناسبة ذلك موضوعياً.. وقريب من هذا أداء العبادات بالتركيز على مظهرها الخارجي (صلاة أو سفر للحج) دون التركيز بالقدر الكافي على مضمونها الجواني.. رغم أن هذا المضمون هو جوهر العبادة والحكمة الأساسية (إن لم تكن الوحدية) من تشريعها .

وقريب من هذا أيضاً «بكاء المتضرر» وتعديه (وهو في مرحلته الانفعالية وانعاكاساً لقصوره الذهني) على مسبب الضرر رغم أن هذا الأخير لم يخطئ، فقد يوجد هنا ضرر إلا أنه وبالمقابل لا يوجد خطأ، ولكن هيهات لمن يفكر في هذا الأخير، إنها ثقافة يمكن تسميتها بثقافة (الركن المادي) فهنا قد يتوافر أحد أركان المسؤولية وهو الضرر، إلا أن الركن المهم وهو الخطأ لم يتوافر فلا تقوم المسؤولية في أي من صورها لا الأدبية ولا القانونية بغض النظر عما نعرف بالمسؤولية الموضوعية في فقه القانون.

إن هذا الانحياز للجانب المادي من الموضوعات المختلفة يمثل مرحلة طفولية وعدم بلوغ لسن الرشد الفكري، وللأسف فإن نتائج عملية خطيرة في حياتنا الفردية والعائلة والإدارية والسياسية تترتب على هذا القصور الفكري الخطير والذي يشكل بالإضافة إلى ما أشرنا إليه من تخلي وتناسي للركن المعنوي انعداما للتفكير العلمي الذي من مقتضياته النظر إلى الأمر من جميع جوانبه المادية والمعنوية معاً.. وعدم الانحياز إلى الجانب العاطفي الذي يهمه المنفعة الشخصية وتوفير اللعبة حتى ولوكانت مسببة لضرر خطير للاعب أو غيره، أو كانت محققة لمنفعة آنية قليلة ومسببة لضرر كبير لاحق..

ومن هذا القبيل أيضاً تركيز ثقافتنا الاجتماعية في مجال التعليم على جانب الكم في عدد خريجي الجامعات (وهو ما يمثل الجانب المادي) بمعنى أنه ظاهر للعيان وإطار خارجي للأمر والحصول على عديد الشهادات للآلاف من الأشخاص إلا أن هذا الجانب أو الركن المادي للحالة لا يقترن في أغلب الأحيان بالركن المعنوي المطلوب أي المستوى العلمي الراقي للخريجين.

ومن ذلك أيضاً مطالبة بعض المواطنين الدولة بتوفير بعض المستلزمات الضرورية أو الكمالية إلا أن عوائق موضوعية تمنع ذلك وقتها أو أن ظروفا خارج إرادة الدولة «السلطة التنفيذية» حالة دون تلبية تلك الرغبات، إلا أن البعض لا يهمه سوى توفير «اللعبة» دون تقدير مدى وجود خطأ لدى الجهة التنفيذية (أي مدى توفر الركن المعنوي لدى إدارة الدولة)..

ومن ذلك تظلم بعض الموظفين بالإدارة العامة من قرار صدر من جهة رئاسية زاعمين أنه أصابهم بضرر.. وبغض النظر عن توفر جانب الضرر (الركن المادي) من عدمه، إلا أنه في كثير من الأحيان ينسى هؤلاء أو يتناسوا مدى توفر الركن المعنوي من المسؤولين عن الضرر لدى الجهة الرئاسية بمعنى مدى توفر مخالفة قانونية لدى هذه الجهة أو انحراف في استعمال السلطة ولا يحاولون مجرد المحاولة بحث الظروف الواقعية (ركن السبب في القرار الإداري) التي دفعت الإدارة العامة لاتخاذ ذلك القرار.. وفي الواقع أنه فيما يتعلق بمدى مسؤولية الإدارة تجاه موظفيها فإن انعدام الخطأ لديها يجعل من الضرر إذا صح وصفه كذلك مجرد عبء يقع على الموظف بل مجرد تكليف تقتضيه الوظيفة .

وفي الواقع هناك في ثقافتنا (وعندما ما نشير إلى فكرة الثقافة فإننا نقصد الغالب الأعم أو على الأقل أن الأمر يشكل ظاهرة) ربط مألوف ومتسرع بين ما يصيبنا من ضرر أو نفقه من كسب وبين وجود خطأ لدى أحد الأطراف رغم عدم صحة ذلك أحياناً، الأمر الذي يعد تجنياً على الحقيقة سببه عدم اتصافنا بتحري الحقيقة والحق وبعدنا عن المنهج العلمي المعروف بأدواته الصارمة للوصول إلى الحقيقة وسيطرة التفكير البدائي البعيد عن الروح الموضوعية ونظرتنا الأحادية إلى الضرر دون البحث عن وجود الخطأ من عدمه..

وهكذا لو فكرنا بعمق في أسلوب تفكيرنا لوجدنا العديد من الأمثلة على قصور نظرتنا إلى الركن المعنوي في حياتنا وتركيزنا الطفولي على الركن المادي وهو الأمر الذي يمثل خللاً في مستوى التفكير وبعداً عن الروح العلمية التي يجب أن تسود حياتنا الراهنة للخروج من حالة القصور الثقافي والعلمي والإداري والسياسي الذي نعانيه الآن.

المستشار نورالدين خيري

العدل من صفات الله

العدل صفة من صفات الله واسم من أسمائه ولهذا أهاب القرآن بنا أن نعدل فيما بيننا، بل حتم علينا أن نأخذ أنفسنا بالعدل ولو مع عدونا، وحذّرنا عز وجل ومن خلال ديننا الإسلامي بأن نميل عن العدل طواعية لعاطفة أوتشفٍ من خصوم.

فيقول تعالى «لا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى» صدق الله العظيم.

فالإسلام يأبى بأن يكون في ظله شيء من الجور لأن المدنية الصحيحة لا تستقيم إلى جانب الظلم وضياع الحقوق، وليس العدل خاصاً بالحكام أو المحكومين بل إن نطاق وجوبه أكثر اتساعاً فهو واجب على كل من يؤخذ رأيه في خصومة أو يحتكم إليه في رأي أو يتولى رعاية في جماعة و في أهله وولده وأسرته.

فالعدل وسيلة بين الناس ومدعاة للاطمئنان ولهذا نرى النفوس مرهقة لالتماسه في شهادة الشاهد وفي قضاء القاضي وفيما يعرض على الناس من معاملات.

ونرى من وراء ذلك حباً يتمكن في القلوب إذا ساد العدل بين الناس وكراهية تطيح بالروابط إذا لمسوا ظلماً ولو ضئيلاً. ذلك لأن العدل لغة الضمائر وله سلطان على الأفئدة والأرواح.

ويعظنا الله في كثير من آياته المحكمات بالعدل وأن لا نختلف فيما بيننا وأن لا نضيع حقوقنا وحقوق الآخرين حولنا. بل بالعدل يتحقق الأمان والسلام والرخاء وبرد المظالم عن المظلومين نهزم الظلم والجور والعدوان.

فالعدل عظمت به دولة الإسلام وكان للمسلمين مجداً بهر الزمن لأنه قام على دعائم العدل التي جعلت من المسلمين خير أمة أخرجت للناس فلا تدعو للأنانية والدسائس والخلافات طرقاً تتسرب به إلى حقوقنا وحقوق الآخرين فتضعف وحدتنا وتنتزع الوطنية من نفس كل منا فلا نبالي بما يحدث في وطننا والعالم.. بل نظل متفرجين لا نسهم في شيء سواء البناء أو التقدم بل يجب بأن نحافظ على وحدتنا شعارنا حياة كريمة زاهرة في وطن حبيب حر ننشد فيه العدالة والمساواة والسعادة والرخاء للجميع لنكون قدوة أينما حللنا.. والله ولينا

* فاطمة الشارف الهمالي

(حصوننا مهددة من داخلها)

«من اجل مستقبل افضل»

وهذا الواقع ناتج عن من لا ضمير ولا ذمة لهم ممن مازالوا يرون في «الباطل» أفضل وسيلة تحقق لهم ما يسعون لتحقيقه من مكاسب مادية ومعنوية متخذين من هذا الأسلوب الذي كان سائدا أيام حكم النظام السابق المباد طريقا يزحفون من خلاله ليسدوا على المواطنين كل ما يحقق للناس الامن والخير والبركة ولا يزالوا على هذا المنوال إلى أن يفتح الله بابا من أبواب رحمته على يد مؤتمرنا الوطني العام وحكومتنا الانتقالية المؤقتة الموقرة فتكشف أمرهم وسوء أفعالهم فتقطع دابر ما يثرونه من مشاكل أمنية وسوء أفعال وما يقبضونه من رشاوى وما ينشرونه من إشاعات تضر بوافقنا الاقتصادي والأمني والنفسي وتبث الفوضى في ربوع هذا الوطن فتوثر سلبا على المجهود الجبار الذي يقوم به المؤتمر الوطني العام والمسؤولون بالحكومة المؤقتة والمخلصون فيها .

وهو جهد لا يمكن نكرانه أو إلغائه أو التجني عليه بل يدفعنا أن نشد على أيدي المسؤولين على تحقيقه يكفي أن نؤكد بأننا وبفضل عملهم الداؤوب استطاعت حكومتنا المؤقتة أن تحافظ على سلامة حدودنا الجغرافية وان تتصدى للذين يناشدون بتطبيق الفدرالية وتمزيق ليبيا إلى اجزاء شرقا وغربا وجنوبا ويهدمون اقتصادنا الوطني ويدمروه.

يكفي الحكومة المؤقتة شرف نجاحها في هذا المضمار والإبقاء على ليبيا موحدة ولحمة وطنية واحدة يكفي المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة هذا الشرف الذي تحقق رغم حجم المشاكل التي يثيرها المفسدون وينفذونها في صمت دون أن يشعر الغير هؤلاء نحذر مؤتمرنا الوطني العام والحكومة المؤقتة والشعب الليبي العظيم بكامله من مكائدهم لأنهم دعاة باطل وأنهم يرون في الباطل حقاً والحق باطلاً والرشوة مكسب والكسب الحرام فضيلة ترفع من لسانهم وحديث الشارع يؤكد بأنهم يسعون لهدم اقتصادنا الوطني متكاتفين ومتضامنين يمهد أمامهم الطريق لتحقيق خططهم من استطاع من أزلام الحكم المباد أن يكون في منصب فعال يمكنهم على اللحاق والالتحاق مهيئا فرص الظهور لهم والترقي ليتمكنوا من التخلص من الذين يعارضون خططهم ويؤكد حديث الشارع بان كل ذلك يحدث في الظلام وفي صمت وهو ما يجعل الهدامين ودعاة الشر والمرتشين لا يبيتسوا من تحقيق أهدافهم على اختلاف أنواعها ويزداد طمعهم ونهبهم للمليارات من الدولارات بإنشائهم شركات وهمية خارج ليبيا بالدول العربية والأجنبية والعمل على إقناع المسؤولين على تدريب وتأهيل الليبيين في دول الخارج والتعاقد مع هذه الشركات والمعاهد الوهمية المشكلة بالشراكة مع أصحاب البلد المقامة فيه تلك المعاهد والشركات الوهمية حتى أصبحت ليبيا في نظر الكثيرين بمثابة (الكعكة المحلاة) ليأكلها الجميع.

يحدث ذلك بفعل الهدامين ودعاة الشر من أزلام الحكم المباد والنتيجة خسائر مالية فادحة بالعملة الصعبة وتجهيل الذين يرسلون للتدريب في الخارج عن طريق تلك الشركات والمعاهد الوهمية والتعاقد معها بملايين الدولارات والتي تبث كما يؤكد البعض بأن لأهم لها إلا الكسب وأكل الكعكة المحلاة بملايين المبالغ .

وللدكتور عبدالله علي المقرحي حديث طويل عن تلك الشركات الأجنبية التي تعمل للحصول على التعاقد في هذا المجال بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة وهو ما دفع بالدكتور عبدالله أن يوجه الكلمة التالية مطالباً كل الليبيين بإيقاف التدريب الشامل بالخارج مع تلك الشركات والمعاهد الوهمية التي يقول عنها بأنها ما فيات التدريب وكلمته هي إلى كل من يحب الوطن الغالي العزيز أوقفوا عمليات النصب والاحتيال من قبل شركات عربية متميزة وضليعة في مجال التدريب لقد سمعتُ وشاهدت بأم عيني كيف يخططون لنهب المليارات من الدولارات من ثروة الشعب الليبي مقابل خدمات في مجال التدريب والتنمية البشرية أقول خدمات والكل يعرف الفرق بين التدريب والخدمات.

وينهي الدكتور عبدالله وهو رئيس قسم الهندسية الكيمائية بجامعة بنغازي قصته مع إحدى تلك الشركات الوهمية التي حدثت معه بالخارج أقول لكل من سمحت لهم أنفسهم المريضة بالتجارة بإخوانهم الليبيين اتقوا الله في إخوانكم في الأرض وتذكروا قول الله عز وجل في كتابه العزيز (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون).. صدق الله العظيم .

كما روي عن عبدالله بن عمر رضى الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه الله على الراشي والمرتشي).

وكلمة اخيرة أقول لكل إخوتي الليبيين عليكم بدعم اقتصادكم لا تفرطوا فيه ولا تفرطوا في ما منحكم الله من خيرات لا يحققها إلا اقتصاد متين بسواعدكم وتحافظوا عليه بكل ما تملكون من قوة .

(اللهم قد بلغت ... اللهم فأشهد)

الدكتور - أسامة الشهاوي

رجال القضاء في ليبيا

بسم الله الرحمن الرحيم.. والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين.. والحمد لله الذي بفضله ونعمته تتم الصالحات..

قال تعالى : (والسماء رفعها ووضع الميزان* ألا تطغوا في الميزان * وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان).

نكتب هذه الأسطر ليس من باب الدفاع عن النظام القضائي في ليبيا ولكن نكتب هذه الكلمات من أجل كل ليبي ثار من أجل إزالة الظلم ومن أجل ليبيا العدالة..

وهي مهداة إلى كل أولئك الذين يتلمسون في الظلمة طريقهم إلى نور الحقيقة، وإلى الذين يمشون حفاة على الأشواك وفي الوحل ليقودوا الآخرين إلى بر الأمان ويحصلوا على الحق الذي ينشدونه، وإلى الزملاء الشرفاء من رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة لعلها تشد أزرهم وتقوي الثقة في أنفسهم ويضعون نصب أعينهم «تحقيق العدالة».

لا نحتاج إلى الإسهاب في الدفاع عن قضائنا لأن الحق دائماً نور ساطع والقضاة في ليبيا لا يعملون في الظلام، ولقد كانت ومازالت أحكامهم وتحقيقاتهم تتم تحت الشمس وفي قاعات المحاكم وبحضور الخصوم والجمهور ومازالت هذه الأحكام محل نظر وطرح أمام محاكم أعلى ودرجات من التقاضي تنتهي عند المحكمة العليا، ولا نعتقد أنه توجد رابطة ما فيما بين قضاة هذه الدرجات من المحاكم حتى يمكن القول بأن الحكم أو القرار في مرحلة ما قد اتفق عليه الجميع. إن الجميع يعلم علم اليقين بأن رقابة التفتيش القضائي لا تستثني أحدا وهي تمتد إلى جميع الأوراق القضائية أينما وجدت، ولذلك فإن الحملة المسعورة التي يتعرض لها رجالات القضاء والنيابة في ليبيا هذه الأيام تكمن وراءها منظومة تريد أن تحدث خلخلة وتشكيكا بالقضاء الليبي بعض أفراد هذه المنظومة لديهم الحقد والضغينة لأن الحكم أو القرار أو التحقيق لا يرضي خصمين متقابلين في ساحة القضاء والبعض الآخر وهو الأخطر في هذه العملية المنهجة هو ذلك النوع الذي وجد في مناخ الحرية بعد ثورة السابع عشر من فبراير مرتعاً خصباً فاستغل الكم الهائل من وسائل الإعلام سواء الفضائية أو المكتوبة أو حتى على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي التي انتشرت كالنار في الهشيم دون معرفة الأرضية التي تقف عليها ومن ورائها وما هي مصادر تمويلها..!!

فأخذت هذه الفئة في شن حملات التشهير والقذف والسب تكيلها لرجال القضاء والنيابة بالجملة والهدف هو إرسال إشارة إلى الدول الأخرى بأن الثقة والاطمئنان إلى القضاء الليبي مفقود في هذه المرحلة وبطبيعة الحال سيؤدي ذلك إلى ممانعة تسليم أزلام النظام الدكتاتوري وأعوانه الذين فروا إلى الخارج محملين بالأموال الطائلة المنهوبة من خزينة الشعب الليبي وبهذه الأموال يشترون الذمم ويسعون إلى عدم استقرار ليبيا.

وفي الداخل بث الخوف والقلق والتردد والفزع في نفوس قضاة ليبيا الشرفاء حتى يحجموا بالتالي عن التصدي والفصل في قضايا من تم القبض عليهم من رؤوس ذلك النظام الفاسد، وهم يعلمون علم اليقين أن أحداً منهم لن يتهاون في انزال أقسى وأشد العقوبات بمن قتلوا واغتصبوا واحرقوا واستباحوا دماء الليبيين وبددوا أموال الشعب الليبي لاشباع نزواتهم وارضاء غرورهم دون حسيب أو رقيب.

غير أن جعجعة الطحين لايمكن أن تزعزع ثبات وقوة ونزاهة الشرفاء من القضاة الذين تعاملوا مع ترهات الطاغية ومقولاته وقوانينه التي أهدرت الحقوق وتعاملوا بكل قوة وحزم معها وانحازوا إلى صالح أفراد شعبهم بأحكام جريئة وصريحة وعلى الباحث أو من أراد الاطلاع عليها التوجه إلى أقسام المحفوظات في جميع المحاكم الليبية لقراءتها ونحن على استعداد للمناظرة على أي منبر يختاره المشكك.

وختاماً نقول قد تكون هنالك قلة من رجال القضاء لايتعدى عددهم أصابع اليدين أرادت أن ترضي النظام السابق أو تتملقه أو يكون لديها الحظوة لدى حاشيته، فانحازت في أحكامها أو قراراتها إلى ترجيح الكفة إلى جهة ما ولكن لايمكن التعميم في ذلك والدق في الطبول والنفخ في المزمار للتشنيع برجالاته استناداً على ممارسات تلك الفئة، وخلط الأوراق لغرض في نفس يعقوب بأن يغلب الأضعف على الأقوى أو تغليب القلة على الكثرة أو يؤخذ الأقوى بالأضعف أو يسحب القلة على الكثرة، أو يقاس الصالح بالطالح ولايعيب ثوب الحرير المرصع بالجواهر النفيسة ثقب وقع في احدى اطرافه أو ينقص من سعره وبهائه.

وأخيراً .. أقول واعتماداً على ما خبرته طيلة عملي كقاض أنه لا ملجأ لمن يقدس هذا الوطن ويحرص على استقراره ونموه ورقيه إلا القضاء الحصن لكل ضعيف وطالب حق، ولايفر البعض حمله البندقية أو تعصبه لفئة أو غروره بمكرمة قدمها لهذا الوطن او اعتقاده بأن القوة تصنع العدالة فلا يملك أحد تغيير مجرى العدالة وكذلك الحق لايحيد عن جادة الصواب وسوف تزول بإذن الله هذه الضبابية لأن هذه الثورة المباركة يرعاها الله منذ انطلاقها.

وختاماً .. نقول إن الرياح العاصفة أو المياه الهادرة لن تنال من قوة وصلابة الصخرة ومنصة القضاء الليبي الشريف هي الفيصل دائماً بين الحق والباطل، ولمن أراد أن ينتقد أو ينصح أو يثري موقفاً ما في قصة ما أو في شخص ما أن يكون موضوعياً ويسند ما يطرحه بالأدلة والبراهين كما يفعل القاضي عند اصدار احكامه، ولا يلقي بالألفاظ والكلمات على عواهنها لمجرد القول بأن فلان كاتب أو شجاع أو مؤرخ أو ناقد أو أنه ضمير هذه الأمة أو أنه حامل شعلة ثورة السابع عشر من فبراير على كتفه هو فقط.. وإذا ما أراد القارئ المزيد سنستمر بالكتابة مع ابراز الوثائق وكان الله في عوننا.

ونسأل الله التوفيق وأن يبصرنا بالحق لنقضي به خوفاً من عقابه وطمعاً في رضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

* **المستشار محمود رحومة هويسة**

wondershare™

إعداد : زكية رمضان سعيد

* مقالات في كلمات :

* لا يكون القاضي عادلاً إلا إذا تساوى عنده الرئيس والمرؤوس.
* كلما استنبط قانون جديد استنبطت طريقة للتخلّص منه .
* أسلوب العطاء أهم من العطاء نفسه .
* أوثق غضبك بسلسلة حلمك فإنه كلب، إن أفلت أتلف .
* ما كان لكَ سيأتيك رغم ضعفك...وما ليس لكَ لن تناله بقوتك.

حكم ..

يقول الشيخ صالح بن عبد القدوس :

المرء يجمع والزمان يفرق
ويظل يرقع والخطوب تمزق
ولأن يُعادي عاقلاً خير له
من أن يكون له صديق أحمق
فارأف بنفسكَ أن تصادق أحمق
إن الصديق على الصديق مصدق
وزن الكلام إذا نطقت فإنما
يبدي عقول ذوي العقول المنطق
ومن الرجال إذا استوت أخلاقهم
من يستشار إذا استشير فيطرق
حتى يحل بكل واد قلبه
فيرى ويعرف ما يقول فينطق
لا ألفينك ثاوياً في غربة
إن الغريب بكل سهم يرشق
ما الناس إلا عاملان فعامل
قد مات من عطش وآخر يغرق
والناس في طلب المعاش وإنما
بالجد يرزق منهم من يرزق
لو يرزقون الناس حسب عقولهم
ألفيت أكثر من ترى يتصدق
لكنه فضل المليك عليهم
هذا عليه موسع ومضيق
وإذا الجنازة والعروس تلاقيا
ورأيتَ دمع النوائح يترقوق
سكت الذي تبع العروس مبهتاً
ورأيت من تبع الجنازة ينطق
وإذا امرؤ لسعته أفعى مرة
تركته حين يجر حبل يفرق
بقي الذين إذا يقولوا يكذبوا
ومضى الذين يقولوا يصدقوا

قصة قصيرة

المرحومة

* بقلم : سونيا

جسد العجوز بدأ صغيراً وسط السرير الطويل والعريض، وجه العجوز عاد إلى صباه، انمحت عنه آثار الحياة.

لا تجاعيد تشهد على ما قاسته العينان من مقاومتها شموس الأيام الحارة لا صفر حول الفم تسجل اصرار الشفتين على عدم رد الإساءة اللفظية بأفجر منها، اليدان اللتان كانتا لا تكفان ثانية واحدة عن الحركة، تشابكتا واستراحتا فوق الصدر، أمواج الليل سترق شحوب الموت، كانت العجوز نائمة في سرير توسط الغرفة وحولها جلس الذين كانوا أطباءها.

نبيل ابن أم نبيل بقي في بيت والديه مشفقاً عليهما ملبياً طلباتهما.

«كانا على حق» تردّد هذا التعبير مراراً في رأس الشاب الجالس متكوراً على حاله، رأسه يكاد يتكئ على ركبتيه، يتأمل نبيل وجه أمه وتنفر دموعه وهو يراها تنظف الشرفة المحاطة بأزهار زرعتها وتعهدت نموها.

تنفر دموعه وهو يراها تسكب الطعام الساخن في صحنه، وتكثر وتضيف، حتى يرجوها أن تكف، وعيناها تقولان له «صحة وعافية».

تنفر دموعه وهو يذكر توسلاتها إليه أن يبقى ويهتم بالأرض والمواشي والبيت (اكراما لوالده) لأنها هي لا تطلب لنفسها شيئاً .

تنفر دموعه لمواجهته هذه اللحظة، لحظة غيابها، وأولادها الذكور والاناث موزعون في مدن وقرى بعيدة، وهو وحده إلى جانبها في ساعات آخر ليلة تقضيها في بيتها، تعيشها فاقدة الحياة ؟ ويختنق بدموعه.

عروس نبيل جالسة كرسّيها قريب من كرسيه، لكنه في إحساسها بعيد عنها، تنظر إليه وتبعد نظرها بسرعة، تشعر بالخجل من التفكير في أنه زوجها، تراه جذاباً في بدلته السوداء التي ارتداها يوم العيد وقبله يوم زفافهما، تتمنى لو يلامس يدها بأطراف أصابع يده كما يفعل حين ينتبه إلى وجودها بقربه، لكنه بعيد الآن، ترسل نظرها صوب أبي نبيل.

أبو نبيل نصف ممدّد في المقعد الطويل، تفكر أنه عجوز متألم منهك لا يستطيع حمل قامته المديدة.

تتذكر حكايات سمعتها عن زوج سبق أحدهما الآخر إلى الغياب فلحقه الثاني بعد أشهر قليلة، قالوا عن السبّب إنه اقترب كلا الزوجين من حافة العمر، قالوا إنها العادة، الرجل يتعود زوجته ولا يتحمل العيش من دونها.

قالت جدتها مرة إن الحب عادة، لذلك لا يحب الرجل زوجته إلا في أواخر عمره، منعت تقاسيم وجهها من التعبير عن السخرية الواضحة من كلام جدتها، لامت نفسها لاستسلامها إلى حكايات وأقاويل أبعدت فكرها عن المأساة القابعة في حاضرها.

قرّرت أن أبا نبيل يحب زوجته، ويتألم لغيابها، سيتألم أكثر في الأيام المقبلة، ربما لحق بها بعد أيام أو أسابيع قرّرت أن تجلس بقربه وتحادثه وتحاول التخفيف عنه .

أبو نبيل أشعل سيجارته بعصبية، سمع بكاء ابنه وفكر أنه ضعيف، عاطفي مثل أمه، لو كان رجلاً هذا الذي تدل قامته على أنه رجل لفعل ما فعله أخواه، وراح يبحث عن رزقه حيث تتوافر الأرباح، بقي هنا ليبكي أمه ويكرمها بمراسم دفن لائقة..

راحت عينه إلى وجه العجوز الشاحب وسط السرير القاتم، خاطبها صامتا .. وأنت ..؟ ألم أتزوجك لتخدميني في أيامي الأخيرة ..؟ رحلت قبل أن أحتاج خدماتك، هربت من واجباتك في اللحظة المناسبة، لكنك خيراً فعلت، صحتي كالصخر وحيويتي مثل تدفق النبع لا أحتاج إلى أحد..

سأعيش كما يحلو لمزاجي خصوصاً بعد اليوم، بعد أن رحلت ولم تعود قادرة على نبش جيوبي وأخذ ما فيها من مال لترسليه إلى ابنتك التي تزوجت فاشلاً أبله وحملت منه عشرة أولاد..

الجـــــار

كتبته : فاطمة الهمالي

عرفنا الجار منذ أن كنا صغاراً وعرفنا أيضاً قيمته التي تدفعنا دائماً لاحترامه واحترام حقوقه .. ووصينا باحترامه من خلال ديننا الإسلامي الحنيف ووصايا جبريل لسيدنا محمد - عليه الصلاة والسلام - بالجار قال صلى الله عليه وسلم: (مازال جبريل يوصيني حتى ظننت أنه سيورثه..)

وكان دائماً والدانا يحدثاننا عن قيمة الجار وعن أحاديث الرسول ووصايا جبريل له بالجار فأحببنا هذا الجار حباً كبيراً لانفرق بين أحد منهم كلهم أهلنا هكذا عشنا ونحن صغاراً..

وكانت ألعابنا ونحن صغار جماعية في شوارعنا الضيقة والرحبة بأهلها وكانت لنا أغان جماعية جميلة نحفظها كلنا وللاولاد ألعابهم وهذه الألعاب نجيدها ونعرف مواسمها جيداً من (النقيزة إلى الخمّيسة)...

وإن حدث خلاف بيننا يكون أحد الجيران الحكم فيه ونرضى جميعاً بكلامه ونعود للعب من جديد .. هذه الألعاب الجماعية التي علمتنا عديد المهارات منها حب الآخر وحب الجماعة والتسامح وحسن الكلام والتركيز...

لم نعلمها اليوم ألعاب أولادنا الإلكترونية المعنفة والصاخبة والمسدسات المزعجة علاوة على الألعاب الصناعية الأخرى التي يلعبها الطفل بنفسه في حجرته لأكثر من 10 ساعات فتجعله في عزلة كاملة عن غيره من الأطفال ليصبح بالتالي عنيفا وعصبيا ومزعجا لكل من حوله..

ولم تكن لأولاد جيرانه الذين تبعده عنهم خطوات أي دور لأن كلاهما في بيته وحجرته المجهزة وحتى وإن رغب أحدهما في مرافقة والدته أثناء الزيارات الاجتماعية -إن حدثت- والقصيرة جداً يشعر هذا الطفل ووالدته بأنه غير مرغوب بالأطفال أصلاً ويظل يلاحق بعيون أصحاب البيت لعل وعسى أن يكسر بعض تحفهم وأثاثهم الصيني سريع الكسر الذي يكلف المشتري المال عند شرائه ويكلف المال لعاملة النظافة التي تأتي أسبوعيا لتنظيف هذا الأثاث .. فيعود هذا الطفل لبيته الكبير الموصد بأبواب حديدية كبيرة محكمة الإقفال وهكذا أبواب الجيران جميعاً بالرغم من قرب المسافة بينهم في الشارع الواحد..

ولذلك بعد الجار وغير الزمان قيمة هذا الجار فأصبح أكثرنا يأمل بأن لايرى جاره خاصة فترة الصباح الباكر كل في سيارته يتحاشى بأن يراه جاره ليطلق عليه كلمة صباح الخير..

فهل يا ترى ننمي في أولادنا الأجيال القادمة حب الجار وتحيته واحترامه واحترام حقوقه وبأنه ذو قيمة مقدسة لا يجب المساس بها . وإن بحب الجار يقوى المجتمع وتقوى علاقاته الاجتماعية بعضها ببعض بما ينعكس بالتالي على الدولة والأمة بأكملها.. وقد نضمت قصيدة بالعامية عن الجار :

طلقيت بابك يا جويرة ردي
بنسأل عليك وبنقول كيف الحال
بابي في بابك كيف الوخية عندي
وقال النبي نوصيك سابع جار
غبتي علي وصوت الصغار مهدي
شغلتيه فكري وخاطري والبال
طلي علي وتفضلي تغذي ردوا حياة الأهل كيف زمان
مش كل جار بابه عليه مسدي
وكلمة صباح الخير ما تنقال
قالوا التطور والعولمة هكي تبي
معاد موضة الجار يعرف جاره
نعشوا اغراب وجيران حدك حدي
نلقاك قبل الأهل في الأكدار
اخترتك اوخية بخاطري وبودي
ما لقيت منك كلمة القيل والقال
لا تفتني ولا ساس البيوت تهدي
خيار الرفق ما تقدري بمال
زي الذهب محال يوم يصدي
متين معدنه ما هو كي الفخار
ادوم عشرتك يا جويرتي وما تعدي
ولاتهجري ولاتفارقي المكان
ونسة أيام ياجارتي ونسجله بالعدي
ويا سعد من فيها أوفى الأقدار.

بعين ساسي حريب

wondershare™

اعداد :سميرة سوسي

قوانين وقرارات

القانون رقم 4 لسنة 2013م في شأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بذوي الإعاقة المستديمة من مصابي حرب التحرير

بعد الاطلاع :

❖ على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011 م وتعديلاته.

❖ وعلى القانون رقم 4 لسنة 2012 في شأن انتخاب المؤتمر الوطني العام وتعديلاته.

❖ وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.

❖ وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والستين المنعقد يوم الاربعاء بتاريخ الثالث من شهر ربيع الثاني 1434 هـ الموافق للثالث عشر من شهر فبراير 2013م.

صدر القانوني الآتي :

الباب الأول

التعريف بالفئة وأنواعها

(المادة الأولى)

يعتبر من ذوي الإعاقة المستديمة في مقام تطبيق هذا القانون كل من أصيب أثناء حرب التحرير وخلال الفترة الممتدة من تاريخ 2011/2/15 وحتى تاريخ إعلان تحرير ليبيا في 2011/10/23 وذلك دفاعاً عن الوطن ونصرة ثورة 17 فبراير ضد النظام السابق، أو كان من الضحايا المدنيين نتيجة عدوان قوات هذا النظام وحصلت اصابتهم بفعل هذا العدوان أو بسبب مباشر أثناء العمليات القتالية ونتج عن الإصابة إعاقة مستديمة.

(المادة الثانية)

تصنف فئات الإعاقة المستديمة تبعاً لنوعها إلى الفئات التالية :

❖ فئة المصابين بإعاقة جسدية مستديمة وهم :

❖مبتورو أحد الأطراف أو أكثر.

❖المشلولون.

ج- المقعدون.

د- فاقدو الجهاز التناسلي أو وظيفته.

❖فئة المصابين بإعاقة حسية مستديمة وهي :

❖فقد ابصار العينين أو إحداهما.

❖الصمم الكلي.

ج- البكم الكلي.

❖فئة المصابين بفقد الأعضاء الجسدية أو الإصابة بالأمراض النفسية والعقلية المستديمة الناتجة عن الإصابة في حرب التحرير بشكل يعيقهم عن أداء أو ممارسة السلوك العادي في المجتمع، ويتم تحديد المصابين المذكورين بهذا البند بناء على قرار من اللجنة المؤقتة لحصر مصابي حرب التحرير المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون.

الباب الثاني

المنافع المقررة للفئة

(المادة الثالثة)

يكون لذوي الإعاقة بجميع فئاتهم المشار إليها الحق في المنافع التالية :

❖وسام تشريفي لدورهم النضالي في تحرير الوطن والدفاع عن ترابه ضد قوات النظام السابق.

❖منحة شهرية لا تقل عن ثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمسين ديناراً ولا تزيد عن خمسة آلاف دينار تحدد وفقاً لنسبة الإعاقة.

❖الرعاية الصحية الاعتيادية له ولزوجه وأبنائه القصر بايجاد نظام تأمين طبي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

❖مركوب جديد ذو جودة يتناسب مع إعاقة المستفيد يوفر بناء على طلبه كل خمس سنوات ويسدد المستفيد ثمنه على أقساط مريحة ويعفى من الرسوم كافة.

❖تخفيض ثمن تذاكر وسائل النقل الوطنية البرية والبحرية والجوية بمقدار النصف ويشمل النقل الدولي والمحلي.

❖إعطاء فرصة للتدريب والتأهيل والدراسة بالداخل والخارج.

❖أولوية إتاحة فرصة العمل لدى جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها والشركات العامة بما يتناسب مع الإعاقة.

❖منح الأولوية في الحصول على قرض سكني وفق التشريعات النافذة.

❖حصة محددة سنوية في أفواج الحجيج لأداء الحج تشمل أفراد الفئة لمرة واحدة.

الباب الثالث

حصر الفئة

(المادة الرابعة)

تنشأ لجنة مؤقتة لحصر المصابين المذكورين بالمادة الأولى تتبع وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين.

(المادة الخامسة)

تشكل اللجنة المؤقتة ويسمى أعضاؤها بموجب قرار يصدر عن وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين ويتم تسميتهم من بين أعضاء الجمعيات المتخصصة بهذه الفئة والقائمة قبل صدور هذا القانون من مختلف مدن ليبيا ويكون اختيار رئيسها بطريق الانتخاب من قبل أعضائها وتنظم اللائحة التنفيذية للقانون الهيكل التنظيمي للجنة المؤقتة وطريقة عملها وميزانيتها.

ويجوز إنشاء لجان فرعية بمختلف مدن ليبيا للمساعدة في عملية حصر هذه الفئة بموجب قرار يصدر عن اللجنة المؤقتة.

(المادة السادسة)

تعمل اللجنة المؤقتة على حصر أفراد الفئة في عدد محدد نهائي خلال ستة أشهر يبدأ احتسابها من أول اجتماع لها، وتكون المدة قابلة للتجديد لذات المدة في حالة عدم إتمام عملية الحصر.

(المادة السابعة)

تتولى اللجنة المؤقتة الآتي :

❖وضع آلية لقاعدة بيانات إحصائية على مستوى ليبيا لأفراد الفئة.

❖التحقق من انطباق المعايير والضوابط المقررة في أحكام هذا القانون على المستهدفين بالانتساب لهذه الفئة.

❖قبول أو رفض الانتساب إلى هذه الفئة بأغلبية أعضائها.

(المادة الثامنة)

تشكل لجان فنية وطبية بموجب قرارات تصدر عن وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين تختص بالآتي :

❖إعداد قاعدة بيانات إحصائية لأفراد الفئة وفق الأصول العلمية الاحصائية.

❖تحديد نسبة الاعاقة المستديمة لأفراد الفئة كافة.

❖تحديد وتصنيف الفئة المذكورة بالبند الثالث الوارد بالمادة الثانية من هذا القانون وفق الضوابط المحددة لها بالمادة المذكورة.

الباب الرابع

أحكام عامة

(المادة التاسعة)

تعتبر المنافع المقررة لأفراد الفئة بمقتضى أحكام هذا القانون من منافع وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين وتتولى الوزارة تنفيذ أحكام هذا القانون عن طريق فروع ومكاتب تنشئها بمختلف مدن ومناطق ليبيا ويكون مديرو فروعها من أفراد الفئة المستهدفين بأحكام هذا القانون وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون هيكلها التنظيمي واختصاصها وتكون تكلفة المنافع التي تقدم لأفراد الفئة بمقتضى أحكام هذا القانون واللوائح الصادرة عنه على عاتق الخزانة العامة وتدرج الاعتمادات اللازمة لذلك في الميزانية العامة الإدارية وميزانية التحول .

(المادة العاشرة)

تعتمد نتائج أعمال اللجنة المؤقتة من وزارة أسر رعاية الشهداء والمفقودين.

(المادة الحادية عشرة)

يكون إثبات الانتساب للفئة المستفيدة بأحكام هذا القانون بالكتابة المعززة بشهادة الشهود واليمين الشرعي، ويقع عبء الإثبات على المستهدف بالانتساب إليها.

(المادة الثانية عشرة)

يجوز اسقاط حق الانتساب للفئة خلال سنة من تاريخ الانتساب في حالة ثبوت عدم انطباق الضوابط والمعايير وتحديد الفئات المنصوص عليها بأحكام هذا القانون ويكون ذلك بقرار مسبب من وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين بناء على شكوى أ● تظلم يقدم له بالخصوص .

(المادة الثالثة عشرة)

تلتزم اللجنة المؤقتة بعد إجراء الحصر النهائي لأفراد الفئة واعتماده من الوزارة المختصة بنشر كشوفات البيانات التفصيلية لأفراد الفئة في جميع وسائل الإعلام والمدن والمناطق التي ينتمي إليها أفراد الفئة.

(المادة الرابعة عشرة)

يجوز الطعن في قرارات اللجنة المؤقتة الصادرة برفض الانتساب إلى الفئة لأي سبب من الأسباب بشأن عدم قبول الانتساب لأفراد الفئة أمام دوائر القضاء الإداري بمحاكم الاستئناف الليبية وفق نطاق اختصاصها خلال خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ إخطار المعني بذلك من اللجنة المؤقتة.

(المادة الخامسة عشرة)

مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات والتشريعات المكملة له يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة مع رد جميع المزايا المتحصل عليها كل من تقدم بطلب الانتساب إلى هذه الفئة المبينة بالمادة الأولى من هذا القانون وقدم الأدلة والأسانيد بحيث ترتب عليها قبوله واعتباره ضمن أفرادها ثم تبين بصورة قاطعة أنه غير محق بالانتساب إليها.

(المادة السادسة عشرة)

تصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بقرارات من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين.

(المادة السابعة عشرة)

لا تخل أحكام هذا القانون بحقوق أفراد هذه الفئة في التمتع بالمنافع الأخرى المقررة في التشريعات النافذة.

(المادة الثامنة عشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

المؤتمر الوطني العام – ليبيا

حكمة العدد

للحذاء لسان لكنه لا يتكلم للطاولة أرجل لكنها لا تسير للقلم ريشة لكنه لا يطير للساعة عقارب لكنها لا تلمع للكثيرين عقول لكنهم لا يفكرون.

مصطلحات قانونية

مبدأ حرية القاضي في تكوين عقيدته:-

يختلف القاضي الجنائي عن القاضي المدني فيما يتعلق بالإثبات في أن القاضي الجنائي يتمتع بحرية كاملة في تكوين عقيدته أما القاضي المدني فهو مقيد في الإثبات بطرق معينة ومؤدى هذا المبدأ أن للقاضي الجنائي أن يتخذ ما يراه مناسباً وملائماً للوصول إلى الحقيقة والكشف عنها دون أن يتقيد في ذلك باتباع وسائل معينة للكشف عن الحقيقة ومفاد هذا المبدأ أن للقاضي مطلق الحرية في تقدير أدلة الدعوى فله أن يأخذ بها وله أن يطرحها كل ذلك بناء على تقييمه لها وليس تحكماً منه لأنه غير ملزم بإبداء أسباب الطرح أو الاعتماد ولا بمناقشة كل دليل على حدة بل له أن يكوّن عقيدته من الأدلة في مجموعها طالما أنها منتجة في مجموعها في اقتناعه ويترتب على مبدأ حرية اقتناع القاضي الجنائي أنه لا يجوز تقييده في الحكم بقرائن وافتراضات قانونية إلا أنه ملزم بالتدليل على كيفية تكوين عقيدته بأسلوب سائغ يؤدي إلى النتيجة التي ينتهي إليها.

– الدليل : هو الواقعة التي يستمد منها القاضي البرهان على إثبات اقتناعه بالحكم الذي ينتهي إليه.

هل تعلم ..؟

الرعاية الصحية والاجتماعية:

التزام جهات العمل بالكشف الطبي على من يرغب التعاقد والقيام بفحوصات دورية لجميع العاملين كذلك على جهات العمل إجراء التأمين اللازم للعاملين أو الموظفين ضد أمراض وأخطار المهنة وتوفير الرعاية الصحية لهم ولأفراد أسرهم مع عدم الإخلال بأي نظام قانوني آخر هذا طبقاً لما جاءت به المادتان (37،38) من قانون رقم 12 لسنة 2010 بإصدار قانون علاقات العمل الفصل الخامس بشأن الرعاية الصحية والاجتماعية.

wondershare™

اعداد :أسماء البصير

لننهل من معين الضاد

تعد المعرفة باللغة العربية ومفرداتها ومشتقاتها وأساليبها وقواعدها من الأسس الذي يبنى عليه التكوين المعرفي لأي قانون واقصد بالقانون هنا عضو هيئة قضائية بمختلف هيئاته قضاة أعضاء نيابة مستشارين بجهة إدارية ما محام خاص ومحرّر عقود ...الخ أية وظيفة قانونية وذلك لأن الأسلوب اللغوي والتمكن منه هو المجال الذي يتحرك به القانون عندما يقوم بأداء وظيفة ما، وقد أعجبني مثالاً طريفاً لأحد الفقهاء حيث نسب اللغة للقانوني بـ(الخشب للنجار، والحديد للحداد) مع الاحتفاظ بالفارق طبعاً أي أن اللغة هي المادة الأساسية التي يقوم عليها العمل القانوني بأكمله وبالتالي يجب لأي شخص يعمل في هذا المجال أن يكون له معرفة لابأس بها باللغة ،ولا أقصد هنا المقدرة اللغوية القوية وذلك لأن من المسلم به من الصعوبة بمكان في ظل نظام تعليمي نعاني جميعا من عدم كفاءة تأهيله من افتقار مناهج الجامعة من التكوين اللغوي القوي لطالب كلية الحقوق ولذلك فإن القول بالمقدرة القوية باللغة العربية هو كأنه ضرب من المستحيل ولكن المقصود هنا ،ولو المعرفة الجيدة باللغة والأساليب البلاغية التي تعطي المجال للقانوني التحرك في مجال كتابته بحرية ولا تكون هذه المعرفة إلا بالقراءة فإذا كان الإلمام باللغة هي اليد اليمنى للقانون فالقراءة وأقصد هنا، الثقافة بصفة عامة هي اليد اليسرى أي لا يمكن القيام بالعمل المنوط على أكمل وجه إلا بتكامل كلا الأمرين فلا يمكن لمن أراد أن يتميز في عمله وأن تكون كتابته تعبر عن التميز الذهني لابد له أن يتعب على تكوين شخصيته القانونية ولذلك إذا كانت ليبيا تعاني في الوقت الراهن عدم كفاءة النظام التعليمي فإنه يجب على القانوني عدم الاكتفاء بذلك وان يقوم بتكوين لغة عن طريق كثرة القراءة التي وللأسف أصبحت عملة نادرة ورحم الله آباءنا حيث كانوا يبدؤون حياة الطفل بالذهاب إلى «الكّتاب» ونهل أساسيات اللغة من الكتاب الكريم وما يتركه ذلك من أثر في تكوين الطفل من معرفة جيدة باللغة وخط جميل حيث إن البداية عندما تكون مع كتاب الله عز وجل تعطي للشخص في بداية تكوينه إلماماً بالأساس اللغوي وهذا يجعل الإنسان يقف على أرض صلبة في بقية حياته وذلك لأن التكوين من الأصل كان على أسس قوية وجيدة بل أنه عند قراءة أي حكم أو مذكرة قانونية وغيرها تلاحظ من خلال أسلوبها وألفاظها مقدرة الشخص اللغوية ومدى الأساس الذي يستند عليه في تكوينه بل انه من خلال خطه يلاحظ هل ارتاد الجامع من بدايته أم لا .

وقديماً قال «سقراط» تكلم حتى أراك، ونحن في المجال القانوني نستطيع القول اكتب حتى أراك، أي لا تعرف الشخص إلا من خلال كتابته أي معرفة طريقة تفكيره ونضجه العقلي وذلك من خلال عرض أفكاره وسلاسة عباراته وكيفية التعبير على الفكرة بوضوح ودقة وعدم الاسترسال حول المعنى بكثرة بل إن هناك من شبه طريقة تسبيب الحكم بطريقة صعود الدرج حيث يكون خطوة خطوة أي سبب سبب حتى تصل في النهاية إلى الحكم بسلاسة ويسر ولذلك فإن القانوني بصفة عامة مطالب بكثرة القراءة حتى تكون لديه ملكة لغوية قوية وأدوات بلاغية تساعده على القيام بواجبه على أكمل وجه والقراءة هنا لا اقصد بها القراءة المتخصصة أي في المجال القانوني لأن ذلك جزء من عمله دائماً اقصد القراءة بصفة عامة أي التي لا تقوي كما سبق الإشارة عقله

فقط وإنما تنمي الوعي المعرفي لديه ومحاولة الاطلاع على الجرائد بصفة يومية مع الاعتراف بفقرها المعرفي ولكن على الأقل متابعة يومية لأهم الأحداث ومجريات المجتمع الليبي كذلك تعويد النفس على قراءة آخر الكتب والدوريات وغير ذلك حتى نتمكن من تكوين جيل قانوني قادر وواع وفاهم يتحمل مسؤولية النهوض بقطاع الدولة وما ذلك على الله بعيد.

نماذج مشرقة من قضاة السلف الصالح

شريح بن الحارث الكندي

يزخر تاريخنا الإسلامي بأسماء قضاة ومفكرين وأدباء تركوا آثاراً ضخمة وبصمات خالدة ما زال شعاعها إلى الآن تدل على التطور الذهني والعقلي وأعمال المفكرين للسلف الصالح، سنحاول في كل عدد تقديم أحد هؤلاء العظام لعلنا نتأسى بهم وأن نكون خير خلف إلى خير سلف، وعند محاولة قراءة كتب التاريخ القضائي نجد أنها حفلت بالكثير من قضاة السلف بتفصيل سيرهم وأفعالهم وآثارهم لدرجة وجدت أنه من الصعوبة بمكان اختيار من يكون البداية إلا أنه استقر الرأي على «شريح بن الحارث الكندي» أن يكون البداية وذلك لشهادة سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو من له مكانته في الفقه والقضاء ويكفي قول الرسول صلى الله عليه وسلم : فيه ولذلك فإن شهادة علي رضي الله عنه « تدل على مكانة هذا القاضي ولذلك ستكون البداية بشريح بن الحارث بن قيس بن جهم الكندي نسبة إلى قبيلة كنده وكان شريح الكندي عالماً محدثاً أديباً، شاعرا فقيها وقاضيا نزيها كما كان محدثاً ثقة روياً الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم» ورورياً أقوال بعض السلف الصالح ورورياً بصفة خاصة عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) طائفة من الوصايا كذلك كان مشهوراً وأنه كان ملماً بعلم القيافة وهو علم معرفة تشابه أشخاص الناس،الذي كان شائعا عند العرب منذ أيام الجاهلية كذلك كان من أبرز صفاته أنه كان نزيهاً وعادلاً في القضاء فكان بعبارة «ابن خلكان» أعلم الناس بالقضاء وذا فطنة وذكاءً وقد ولي شريح القضاء في الكوفة بعد الصحابي عبدالله بن مسعود وكان سبب استقصائه قضية تحكيم لعمر بن الخطاب (رضى الله عنه) وخلاصتها أن عمر ساوم رجلاً بفرس فركبه ليجرّبه ويطوعه فقال لصاحبه خذ فرسك، فرفض هذا فقال عمر اجعل بيني وبينك حكماً، فقال صاحب الفرس بيني وبينكَ شريح العراقي فتحاكما إليه فقضى شريح لبتضمين عمر ثمن الفرس قائلاً يا أمير المؤمنين خذ بما انتهيت أو رد كما أخذت سلماً صحيحاً فأعجب عمر بحكمه، وقال وهل القضاء إلا هذا وتم بعثه قاضياً على الكوفة .

هل يستطيع القاضي تطوير القضاء ..؟

إن عملية التقاضي هي عملية مركبة سواء من الناحية الزمنية أي على مراحل أو من القائمين بها أي على مستوى الأشخاص، فالقاضي وإن كان العامل الأساسي في عملية التقاضي إلا أنه ليس العامل الأوحد، فالدعوى تبدأ من المحضر الذي يعتبر مفتاح الدعوى على رأي أساتذتنا الأجلاء به تفتح الدعوى وبه تقفل مروراً بالكاتب وبالخبير والحاجب والمتقاضين، أي أن التقاضي عملية تتكون من عدة أشخاص لايمكن أن تمر بسلام وسلاسة وبصورة جيدة إلا حين يقوم كل فرد بعمله على أكمل وجه ولذلك إذا قصر أحد أفراد هذه العملية في دوره فإن ذلك ينعكس سلباً على عملية التقاضي ويتحمل وزر ذلك القاضي ولذلك لو كان هناك رغبة صادقة في تطوير القضاء يجب بداية وضع خطة لتطوير جميع أطراف عملية القاضي أي إعداد دراسة شاملة وواقية على عمل المحضر وتطوير هذه المهنة التي يقع عليها عبء كبير في مدى نجاح الدعوى من عدمها بل هناك عشرات الدعاوى المدنية التي خسرها المتقاضون نتيجة أخطاء المحضرين كذلك تحسين مهنة الكاتب وتطوير مهنة الخبير وغيره من المهن المساعدة للقاضي في عمله.. بل اعتقد وهذا رأيي الشخصي يحتمل النقاش أن تطوير الاعمال المساعدة للقاضي في عمله تسبق تطوير مهنة القاضي لأنها وإن كانت لاتفوقها في الاهمية إلا أنها تدعمها حيث أن القاضي باعتباره (بشراً) لابد أن تساعده في التخلص من الضغوط النفسية والمهنية للقيام بعمله فحين نوفر له المحضر الذي يفهم القانون ويقوم بعمله بدقة واخلاص يتحرى الدقة والصدق في وظيفته، والكاتب الذي يحترم عمله ويراعي الله في ذمته، والخبير الذي يراعي القسم الذي أقسمه نكون هنا قد وفرنا للقاضي البيئة الملائمة واستطعنا أن نزيل عن كاهله عبئاً شديدتج من الضغوط النفسية بصحة وسلامة ودقة الاجراءات والأعمال التي يقوم بها معاونيه وبالتالي نوفر له مجالاً أرحب وأخصب للعمل حيث أن الدراسة قد أعدت سلفاً توضح أن فوق 65 ٪ من القضاة يعانون من أحد الأمراض «السكر،الضغط، أو القرحة» وأن فوق من 50 ٪ من القضاة معرضون للسكتة سواء الدماغية أو القلبية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الضغط العصبي والنفسي الذي يشتغل فيه القاضي، فالقاضي بشر يتعرض كأي مواطن ليبي لضغوط معينة بصحة وسلامة عمله وذلك لما يشوب مهنة أعوان القضاء سواء آكان خبيراً أو كاتباً أو محضراً من شوائب غير خافية على العيان ولذلك يجب بداية لتطوير مهنة القضاء تطوير جميع أطراف عملية التقاضي حتى ترتقي مهنة القضاء وتصل إلى ما هو مأمول منها وليس ذلك على الله ببعيد.

كتاب تستفيد منه

سنحاول في كل عدد تقديم عرض لكتاب من آخر الإصدارات من الكتب التي يمكن الاستفادة منها من المجال المهني .. سنتناول في هذا العدد كتاباً بعنوان: **(القضاء الإداري المستعجل في القانون الليبي المقارن)**، وهو من تأليف **«صبري صالح موسى البرعصي»**.

تأتي أهمية الكتاب أنه في الحقيقة عبارة عن رسالة ماجستير وبالتالي تكتسب مصداقية أكثر من معلوماته وهذا الكتاب من منشورات دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع 2010.

وقد استهل الكتاب في باب تمهيدي تعرّض فيه إلى ضرورة القضاء المستعجل وقواعده والجهة التي تباشره وماهيته وخصائصه وشروطه ثم دراسة وقف تنفيذ القرارات الإدارية وشروط وقف التنفيذ في الفصل الأول من حيث ركن الضرّر وركن الاستعجال، وتعرّض في المطلب الثاني للشروط الموضوعية لطلب وقف التنفيذ و أورد الباحث نماذج من القرارات التي يتوافر في طلب وقف تنفيذها ركن الاستعجال ثم تعرض الباحث في الفصل الثاني وقف تنفيذ الأحكام وصيغة الأحكام المستعجلة وحجيتها وفي الفصل الثالث إلى الطلبات المستعجلة في منازعات العقود الإدارية وفي الفصل الرابع الإشكالات الوقتية في تنفيذ الأحكام الإدارية.

وأخيراً .. تعرّض الباحث إلى الحكم في الأشكال وأثره والحكم في أشكال تنفيذ الأحكام الإدارية وصحية الحكم الصادر في الأشكال وأختتم الباحث الكتاب بخاتمة بين فيها أهم النتائج التي توصل إليها من خلال إعداد هذه الرسالة إنه كتاب يجب أن يقتنيه كل من أراد الاشتغال بالقضاء الإداري .

wondershare™

العدالة

20 جمادى الأولى
1434هـ الموافق
1أبريل 2013 م

لادخال الفرحة على الأمهات النزيلات وأبنائهن:

- الاحتفال بعيد الطفل في سجن النساء

العدالة

في بادرة غير مسبوقة وبمناسبة عيد الأم والطفل أقامت إدارة الرعاية الاجتماعية التابعة لجهاز الشرطة القضائية احتفالية عيد الأم والطفل في مؤسسة الإصلاح والتأهيل النساء تم خلالها تقديم الهدايا للأمهات النزيلات وأبنائهن في مؤسسة الإصلاح والتأهيل النساء بسجن «الجديدة» طرابلس حضرها كل من السيد عبدالله همل مدير إدارة الرعاية الاجتماعية و محمد بودلالة مدير إدارة العلاقات والتعاون بالجهاز ومقدم أحمد بوكراع الناطق الرسمي باسم الجهاز وعدد من العاملين بالمؤسسة حيث أثنت النزيلات على هذه اللفتة الكريمة وقلن على الرغم من وجودهن داخل المؤسسة الإصلاحية إلا أنهن يتلقين رعاية واهتماماً بالغين من قبل القائمين بالاشراف على المؤسسة وتعهدن خلال الاحتفالية بأنهن بعد قضاء محوكميتهن سوف ينخرطن في المجتمع كمواطنات صالحات وأن الظروف هي التي أجبرتهن للوصول إلى هذا المكان .

وفي إدارة تنفيذ الأحكام أقيمت احتفالية أخرى مناظرة بهذه المناسبة تم خلالها تقديم ألعاب وهدايا للأطفال وأمهاتهم الذين يتم استلامهم لغرض زيارة الوالدين كل يوم جمعة حسب الإتفاق بين الطليقين وبحكم المحكمة حيث أثنى أولياء الأمور على هذه البادرة الطيبة التي جعلت الطليقين يجلسن مع أبنائهن على طاولة واحدة ويتبادلن أطراف الحديث والفرحة تعلو وجنة أبنائهن . وفي تصريح للصحيفة قال مقدم أحمد بوكراع الناطق الرسمي باسم الجهاز هذه اللفتة ليست بغريبة على إدارة الشؤون الاجتماعية التابعة للجهاز التي تحرص كل الحرص على دراسة أوضاع النزلاء النفسية والاجتماعية والتي قدمها مدير الادارة ولقيت استحسان ومباركة رئيس الجهاز عقيد محمد بشة الذي أصدر تعليماته باقامة الاحتفالية في جميع مؤسسات النساء التابعة لفروع الجهاز بمختلف المناطق من اجل ادخال الفرحة والبسمة على قلوب الأمهات وابنائهن .

هشام الحاراتي مدير الشؤون الإدارية بمركز الخبرة القضائية والبحوث لصحيفة العدالة :

لتغطية العجز استجلبنا أطباء شرعيين من الخارج ثم وزعناهم على الفروع

العدالة

في تصريح للصحيفة حول حصاد مركز الخبرة القضائية والبحوث للعام المنصرم والعام الحالي قال السيد هشام الحاراتي مهندس خبير مدير عام الشؤون الإدارية بالمركز تعاملنا خلال العام 2012 بميزانية السنوات الماضية التي لا تلبي احتياجات المركز فأغلب الفروع تعرضت للنهب خلال فترة الأحداث دخلت مرحلة الصيانة وأكبر مشكلة واجهتنا بعد التحرير هو نقص الأطباء الشرعيين فهناك الكثير من الجثث لم يتم التعرّف عليها ماجعل إدارة المركز تقوم باستجلاب أطباء من الخارج وتم توزيعهم على الفروع

تجهيزات

وأشار الحاراتي إلى أن عملية التجهيز تحتاج لامكانات ومدير عام المركز منذ توليه هذه المهمة قبل أشهر وضع على عاتقه عملية توفير كل الامكانات لاستئناف العمل على الوتيرة السابقة نفسها وأكثر من خلال تنمية الموارد البشرية التي تقع على عاتقها مهمة ليست باليسيرة في مجال الخبرة القضائية .

مقار جديدة

موضحاً بأن فرع بنغازي والبيضاء تمت صيانتهما وتحويرهما نتيجة توسع العمل فيهما بالاضافة لافتتاح مركزي درنة وإجدابيا والخمس للطب الشرعي، والعمل جار لافتتاح مكاتب أخرى في عديد المناطق .

واكد الحاراتي أن خطة المركز للعام الحال إلى جانب صيانة المقرات وتزويدها بالتجهيزات سيتم العمل على تطوير امكانات العاملين بالمركز في مختلف التخصصات واقحامهم في دورات داخلية وخارجية إضافة لفتح قنوات اتصال مع مراكز خبرة في الدول المناظرة من أجل تبادل الخبرات والاستفادة من خبرتها خاصة التي سبقتنا في هذا المجال والمشاركة في الندوات التي تقام بالخارج باعتبار إن هذا التخصّص دقيق جدا ويساهم في مساعدة العدالة من خلال تقديم تقارير علمية على الجرائم المختلفة .

أطباء شرعيون

كما دعا الحاراتي خريجي كليات الطب بضرورة الانخراط للعمل في هذا المجال الذي يعاني عزوفا واضحاً ما جعل إدارة المركز تقوم باستجلاب أطباء شرعيين من الخارج لتغطية العجز الحايل وأن العمل جار لمنح حوافز تشجيعية للاطباء الحاليين الذين سيعملون في هذا المجال مستقبلا نظير العمل الذي يقدمونه حالياً في تخصص الطب الشرعي الذي لايضاهي المرتبات التي يتقاضونها .

واختتم بالقول إن إدارة المركز عاقدة العزم على افتتاح فروع للطب الشرعي في عدة مناطق من أجل تقديم افضل خدمة للمواطنين حيث سيتم خلال الأيام القادمة افتتاح فرع للمركز في بنغازي.

إعداد ميزانية العام 2013 لتلبي كل احتياجات المركز وبنود الميزانية السابقة لا تسمح بتطوير المقار ولا

لتطوير آلية عمل جهاز الشرطة القضائية ..

بشة يلتقي وفد الاتحاد الأوروبي المتخصّص في مجال العدالة الانتقالية

العدالة

استقبل عقيد محمد بشة رئيس جهاز الشرطة القضائية في مكتبه بطرابلس وفد الاتحاد الأوروبي المتخصّص في مجال العدالة الانتقالية وعقد اجتماعاً تقابلياً مع الوفد بالاشتراك مع مركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل تم خلاله تقدير احتياجات الجهاز للنهوض بمؤسسات الإصلاح والتأهيل على مختلف الأصعدة بعد تقديمه شرحا لآلية عمل الجهاز والهيكل التنظيمي الخاص به إضافة لعدد المؤسسات التابعة له والفروع واحتياجاته خلال المرحلة القادمة من خلال خطة العمل التي تربط الاتحاد بالجهاز والتي بدأت من شهر ديسمبر 2012 وتستمر على ثلاث مراحل حتى نهاية العام 2016 وتشتمل على تطوير آلية عمل الجهاز والرفع من كفاءة أعضائه من خلال اقحامهم في دورات تدريبية في الداخل والخارج .

وفي تصريح للصحيفة قال مقدم أحمد بوكراع مدير مكتب العلاقات بالجهاز بأن جهاز الشرطة القضائية يرحب بأية دولة ومنظمة مختصة في تطوير السجون تمد يد العون لنا للاستفادة من خبرتها في هذا المجال من أجل بناء جهاز على طرق علمية يتم من خلالها إعداد كوادر مؤهلة تقوم بمعاملة النزلاء وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان .

العدالة
صحيفة شهرية تصدر عن الإدارة العامة للعلاقات بوزارة العدل

هاتف - 0214808226
بريد مصور - 0214809830

إخراج وتنفيذ
قسم الشؤون الفنية بالصحيفة

طبعت بمطبعة
دار الوفاء

wondershare™